الوقف على (ذلك وكذلك وكن فيكون) في القرآن الكريم

د. حمزة بن محمد بن حمزة نحاس
قسم الدراسات القرآنية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة طيبة

الوقف على (ذلك وكذلك وكن فيكون) في القرآن الكريم

د. حمزة بن محمد بن حمزة نحاس

قسم الدراسات القرآنية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة طيبة

تاريخ تقديم البحث: ٢٧/ ١٠/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ١٦/ ٣/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

الوقفُ والابتداءُ هو أحد العلوم الشـــرعية المعتمدةِ، الواجب الأخذ بها وتعلمها كجانب من جوانب تعلم تجويد القرآن وقراءته على مكث كما أمر الله تعالى؛ وكما كان يقرؤه محمدٌ ﷺ وجمهور الصـــحابةِ عليهم رضـــوانُ الله. ومكانةُ هذا العلم الجليل عظيمة كونها تدخل في ترتيب جمل القرآن الكريم فلا يحدث خلط ولا تشـــابك ولا يتداخل المعنى فيظهر غيره، ومن هُنا كانت الأهمية العظيمة لهذا العلم والحث على تعلمه وإتقانه، وكان ارتباطه وثيقاً بالنحوِ والصـــرفِ عند أهل اللغة، وتوقف تفســـير الآيات الكريمة على الوقف ومواضـــعه، إذ لا تخلو منه كتب التفســـير ولذلك قد يختلف قراءُ القرآنِ الكريم في الوقف في بعض المواضـع بناءً على الاختلاف في المعنى، حيثُ يقف القارئُ على ما تمّ واكتمل فهمُه، ويبدأ بما يجدر الابتداءُ به.

وقد جمعت في هذا البحث المختصـر للوقف على الكلمات: (ذلك -كذلك -كن فيكون) في القرآن الكريم، حيثُ لم يجمع بين الثلاثة في البحوث السـابقة، وكانت تقتصـر على كلماتٍ أخرى في معظمِها، ليكون هذا البحث جامعاً لكلِّ ما يتصلُ بهذه الكلمات في هذا العلم وموضّحا لتفاصيلِهِ.

كما توصلت إلى جملة من النتائج في ختام هذا البحث، تتمثل أهمها فيما يلي:

١- أن دراسة علم الوقف والابتداء من الأهمية بمكان، ويدل على ذلك اهتمام أئمة القراءة به.

٢- أن الوقف في المصـــاحفِ مبنيٌّ على العلمِ بالمعنى، ولذلك قد يختلف قراءُ القرآنِ الكريم في الوقف في بعض المواضع بناءً على الاختلاف في المعنى.

٣- أن اختلاف نوع الوقف يرجع لاختلاف الإعراب والقراءات.

٤- أن مواضع الوقف على (ذلك) في القرآن الكريم، (أربعة) مواضع، وأن مواضع الوقوف على (كذلك) (أربعة) مواضع كذلك.

٥- وأن الوقف على (كن فيكون) ورد في القرآن الكريم في (ثمانية) مواضع

الكلمات المفتاحية: معنى الوقف، معاني ذلك وكذلك وكن فيكون، أقوال العلماء فيها، علامات المصاحف عليها.

Stopping at Ḏālika, Ka-Ḏālika, and Kun Fa-Yakūn in the Holy Qur'an

Dr. Hamza bin Mohammed bin Hamza Nahas
Department of Qur'anic Studies - Faculty of Arts and Humanities
Taibah University

Abstract:

The science of waqf (pausing) and ibtidāʾ (resuming) is one of the established Islamic sciences, essential to learning and applying the proper rules of Qur'anic recitation (tajwīd) as ordained by Allah and practiced by the Prophet Muhammad ﷺ and the majority of his companions (may Allah be pleased with them). This noble science holds a significant status because it governs the structuring of Qur'anic phrases, preventing confusion, overlap, or distortion of meanings. Its close relationship with Arabic grammar and morphology is well recognized, as the interpretation of Qur'anic verses often depends on where pauses are made. Qur'an reciters may differ regarding pausing points based on variations in meaning, as the reciter pauses at a point of completed meaning and resumes with what is contextually appropriate.

This concise study collects and examines the pausing rules related to the words Ḏālika ("that"), Ka-Ḏālika ("likewise"), and Kun Fa-Yakūn ("Be, and it is") in the Qur'an—an area that has not been comprehensively addressed in previous research, which tends to focus on other terms. The aim is to compile and clarify all aspects related to these terms within this field.

The study reached several conclusions, the most significant of which are:

1.The science of waqf and ibtidāʾ is of great importance, as evidenced by the attention given to it by leading reciters.

2.Pausing points in the Qur'anic codices are based on understanding the meaning, which explains the differences in pausing practices among reciters depending on interpretive nuances.

3.Variations in the types of pauses stem from differences in grammatical analysis and readings (qirāʾāt).

4. There are four pausing points for Ḏālika in the Qur'an and four for Ka-Ḏālika.

5. The phrase Kun Fa-Yakūn appears as a pausing point in eight locations in the Qur'an.

key words: Meaning of waqf (pausing), meanings of Ḏālika, Ka-Ḏālika, and Kun Fa-Yakūn, scholarly opinions, Qur'anic pause markers.

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على نبيّنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحابتِهِ أجمعين، أما بعدُ: فإنَّ أجلَّ ما يشتغلُ به الباحثون العناية بالقرآنِ الكريمِ، تعلّماً وتعلِيماً، وتدبّراً وفهماً، مدارسةً وتأليفاً، وإنّه لجديرٌ أن تفنى الأعمار في خدمتِهِ، والأوقاتُ في تلاوتِهِ وفهمِهِ وتدبّرِه،﴿ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[1]، ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾[2]، فمِن الأمورِ التي تحتاجُ إلى عنايةٍ خاصّةٍ ولا يتقنها إلا قليل من النَّاس مواضعَ الوقفِ والابتداءِ في القرآنِ الكريمِ، وهو جانبٌ مهمٌّ لمن عُني بهذا العلم، وتتَّضحُ أهمِّيته وأثره في أداء تلاوةِ القرآن الكريم؛ والمواضع التي يحسن بالقارئ أن يقف عندها بما يتَّفق مع وجوه القراءات والتفسير واستقامةِ المعنى وصحةِ اللغةِ، فيستتمّ القارئُ الغرضَ من قراءته، وقد كان الصحابةُ –رضوانُ الله عليهم– ومن بعدهِم من سلفِ هذه الأمةِ، وخلفها يهتمون بهذا الجانب غايةَ الاهتمامِ.

وقد اهتمَّ العلماءُ ببيان مواضع الوقف في عموم القرآن كما اهتموا ببيانِ الوقفِ في بعض مواضع خاصة، كما فعل مكيّ ابن أبي طالبٍ في كتابهِ (الوقف على كلا وبلا في القرآن).

وقد بدا لي أُن أسهم بشيء يسير في هذا المضمار بتقديم دراسةٍ بحثيةٍ مختصرةٍ في الوقفِ على (ذلك وكذلك وكن فيكون في القرآن الكريم).

واللهَ أسال منه العون والسداد،،،،

---

(١) هود:١.

(٢) فصلت:٤٢.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١- مكانة علم الوقف في علوم القرآن، إذ به يعرف كيفية أداء القرآن، وبه تتبين معاني الآيات، ويُتَحَرَّزُ من الوقوع في المشكلات.

٢- يعتبر تقديم دراسة في الوقف في بعض مواقع خاصة مما يعين على فهم الآيات التي وردت فيها.

٣- إني لم أقف على بحث أو دراسة علمية منهجية في بيان الوقف على (ذلك وكذلك وكن فيكن في القرآن الكريم).

أهداف البحث:

١- جمع مواضع الوقف على (ذلك، وكذلك، وكن فيكون) في القرآن الكريم.

٢- إبراز مواضع الوقف على (ذلك وكذلك وكن فيكون) في القرآن الكريم، وبيان أقوال علماء القراءات فيها.

٣- تقديم دراسة علمية مختصرة في الوقف على (ذلك وكذلك وكن فيكون).

حدود البحث:

ستكون الدراسة بإذن الله تبارك وتعالى في جميع مواضع الوقف على (ذلك وكذلك وكن فيكون) في القرآن الكريم.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في فهارس المكتبات العامة والبحث في مواقع الإنترنت، وسؤال أهل الاختصاص، لم أجد بحثا تناول هذا الموضوع بدراسة مستقلة.

منهج البحث

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بتتبع مواضع الوقف على (ذلك وكذلك وكيف يكون) في القرآن الكريم، وبيان أقوال العلماء فيها ودراستها دراسة تحليلية.

إجراءات البحث:

١- تتبع مواضع الوقف على (ذلك وكذلك وكن فيكون) في القرآن الكريم، وأقوال العلماء فيها، ثم دراستها وبيان الحكم والنتيجة على ذلك، وعزو الأقوال إلى أصحابها.

٢- توثيق القراءات من مصادرها الأصلية.

٣- عزو الآيات القرآنية في المتن، وكتابتها بالرسم العثماني وفق المصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم.

٤- تخريج الأحاديث النبوية، فإن كان الحديث في الصَّحيحين أو كلاهما، فأكتفي بالنسبة إليهما، وإن كانت من خارج الصحيحين؛ فأذكرها مع الحكم عليها من خلال كتب الحديث وكلام العلماء.

٥- عدم التعريف بالأعلام كون الاختصار مطلوب في مثل هذه الأبحاث.

٦- وضع الفهارس العلمية.

خطة البحث

تتكون خطة البحث من: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي: **التمهيد وفيه:** بيان معنى الوقف في القرآن وأهميته.

المبحث الأول: الوقف على (ذلك)، وفيه مطالب:

المطلب الأول: معاني (ذلك).

المطلب الثاني: الوقف على (ذلك) في المصاحف (مصحف المدينة، ومصحف الحرمين ومصحف الأزهر).

المطلب الثالث: علامات المصاحف في الوقف على (ذلك).

المطلب الرابع: مواضع الوقف على (ذلك).

المطلب الخامس: ذكر أقوال علماء القراءات في الوقف على (ذلك).

المطلب السادس: ذكر أقوال علماء القراءات في الابتداء بـ(ذلك).

المبحث الثاني: الوقوف على (كذلك)، وفيه مطالب:

المطلب الأول: معاني (كذلك).

المطلب الثاني: الوقف على (كذلك) في المصاحف (مصحف المدينة، مصحف الحرمين، مصحف الأزهر).

المطلب الثالث: علامات الوقف في المصاحف على كلمة (كذلك) ومواضعها.

المطلب الرابع: أحكام الوقف على(كذلك).

المطلب الخامس: أحكام الابتداء بـ(كذلك).

المبحث الثالث: الوقوف على (كن فيكون)، وفي مطالب:

المطلب الأول: معنى (كن فيكون).

المطلب الثاني: الوقف على (كن فيكون) في المصاحف (مصحف المدينة أو مصحف الحرمين ومصحف الأزهر).

المطلب الثالث: علامات المصاحف في الوقف على (كن فيكون).

المطلب الرابع: مواضع الوقف على (كن فيكون).

المطلب الخامس: ذكر أقوال علماء (القراءات) في الوقف على (كن فيكون).

المطلب السادس: حكم الابتداء بـ(كن فيكون).

الخاتمة:

فهرس المراجع:

التمهيد

معنى الوقف في القرآن:

١ –تعريفُهُ لغةً: الحبس، والكف[١].

فتقول: وقفتُ الدارَ وقفاً: حبستُها في سبيلِ اللهِ، ووقفت الرجلَ على شيءٍ وقفاً: منعتهُ عنهُ، والموقف: الموضع الَّذي تقف فيه حيثُ كان[٢].

والوقفُ في الاصطلاحِ: "قطع الكلمة عما بعدها مقدارًا من الزَّمن مع التَّنفس وقصد العودة إلى القراءة في الحال، ويكون في آخر السورة، وفى آخر الآية، وفى أثنائها، ولا يكون وسط الكلمة، ولا فيما اتَّصل رسماً كالوقف على إن في ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ بهود﴾[٣].

واعلم أنَّ هذا العلم متوقِّف على معرفة الوقف والابتداء، لأنَّ القارئ قد يحتاج إلى التوقف عند القراءة بسبب التَّنفُس، وهذا أمر طبيعي عند الإنسان، غير أنَّ للكلام في القرآن الكريم معاني متَّصلة قد يقبح معها الوقف، ومعاني منفصلة يحسن معها القطع.

لذا، كان لا بد من وضع قواعد توضِّح ما يجب فعله في مثل هذه الحالات.

تعريفه عند بعض العلماء:

أمّا الوقف، فقد عرّفه أبو حيان في "شرح التسهيل"بأنَّه: "قطعُ النُّطق عند آخر اللَّفظ، وهو مجاز من قطع السير، وكأنَّ لسان القارئ يعمل في الحروف

---

(١) ينظر: صفحات في علوم القراءات، عبد القيوم عبد الغفور السندي، ص٢٦٧.

(٢) ينظر: لسان العرب (وقف)، ابن منظور، ٩/٣٦٠.

(٣) هود:١٤، ينظر: النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري ١/٢٤٠.

ثم يقطع عمله فيها"[١].

وقد علّق ابن الدَّمَامِيني[٢] على هذا التعريف قائلًا: "هذا التعريف أفضل من تعريف ابن الحاجب الذي قال: "قطع الكلمة عما بعدها"[٣]، بينما عرفه الجعبري بأنه: "قطعُ صوتِ القارئِ على آخرِ الكلمةِ الموضوعة زمانًا"[٤]، موضحًا أن "قطع الصوت" يشكل جنس التعريف، و"آخر الكلمة" يفصل الوقف عن الوقوف على جزء من الكلمة، مما يجعل التعريف لغويًا لا صناعيًا، ويشمل الكلمة الموضوعة مثل "كلما" حيث أن آخرها موضوع الميم، وزمانًا يُشير إلى ما يمتد فوق اللحظة الحالية، وهو ما يميز الوقف عن السكت، وأضاف: "هذا التعريف أفضل من قولهم: "قطع الكلمة عما بعدها" أو "قطع الحرف عن الحركة" لشمولية تعريف الجعبري"، ويظهر من ذلك أن الوقف يمكن أن يحدث سواء مع تنفس القارئ أو بدون تنفسه.

واستدل بعض العلماء على وجوب تعلم الوقف بما روي عن علي بن أبي طالب قوله: "التّرتيل معرفة الوقوف، وتجويد الحروف"[٥]، لأن الترتيل المذكور

---

(١) ليس من المطبوع "شرح التسهيل" ذكره القسطلاني في لطائف الإشارات٢/٤٩٠.

(٢) محمد بن أبي بكر بن عمر، المخزومي، المعروف بابن الدماميني، ولد سنة (٧٦٣) هـ، تصدر لتعليم العربية بالأزهر مات سنة (٨٢٧) هـ، وله تحفة الغريب شرح مغني اللبيب، الأعلام ص٥٦، بغية الوعاة ٦٦/١.

والدَّمَامِيني: نسبة إلى "دمامين" قرية كبيرة بصعيد مصر شرق النيل، معجم البلدان ٤٦٢/٢.

(٣) الإيضاح ٢٧١/٢.

(٤) كنز المعاني ، إبراهيم بن عمر الجعبري، ص٩٣٣.

(٥) النشر ٢٢٥/١.

في هذا الأثر يتضمن معرفة الوقوف مع تجويد الحروف، كما يُستدل بما ورد عن ابنِ عمر الذي يُفهم منه إجماع الصَّحابة على تعلم الوقف، حيث قال: " لقد عِشنا بُرهةً من دهرِنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتَنزِل السورةُ على النبيﷺ فيَتعلمُ حلالهَا وحرامَها وآمِرها وزاجِرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها "[1]، ولهذا السبب، اشترط جماعة من الأئمة المتقدمين على الشّيخ ألا يجيز الطالب إلا بعد معرفة الوقف والابتداء، ومع ذلك، ينبغي أن يُفهم من هذه الأقوال أنها تحث على أهمية تعلم الوقف والابتداء والاهتمام بهما، لا أنه واجب شرعي يأثم من يتركه.

وانضاجاً لهذا العلمِ ومصطلحاتِهِ فقد درجَ أغلب المحققينَ من المتأخِّرين على التَّفرقةِ بين مصطلحِ (الوقف) و(القطع) و(السكت)، يقولُ ابن الجزري:" هذهِ العبارةُ جرت عندَ كثيرٍ من المتقدِّمين مراداً بها الوقف غالباً، ولا يريدونَ بها غير الوقف إلا مقيدةً، وأمَّا عندَ المتأخِّرين وغيرُهم من المحقِّقين فإن القطع عندهُم: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاءِ، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالةٍ أخرى سوى القراءةِ"[2]،

والسكتُ: "هو عبارةٌ عن قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس"[3].

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك في كتاب الإيمان، باب كيف يتعلم القرآن ٣٥/١، ورواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب بيان أنه قيل يؤمهم أقرؤهم ١٧١/٣.

(٢) النشر ٢٣٩/١.

(٣) المصدر السابق ٢٤٠/١.

ويعلِّل القسطلَّاني، تقديم العلماء الوقفَ على الابتداءِ وإن كانَ مؤخراً عنهُ في الرُّتبة فيقول: "لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، والابتداء الناشئ عن الوقف، وهو بعده، وأما الابتداء الحقيقي فسابق على الوقف الحقيقي، فلا كلام فيهما، إذ لا يكونان إلا كاملينِ، كأول السورة، والقصيدة وأواخرها"(١).

٢-أقسامُ الوقف:

ثمَّ إنَّ علماء الوقفِ والابتداءِ قد تفنَّنوا في تقسيماتهِ وتفريعاتهِ، وذهبوا في مذاهب شتَّى ترجع كلها إلى وادٍ واحدٍ وإن اختلفت الأسماء والمصطلحات ولا مشاحة في ذلك فقسَّمهُ أبو بكر ابن الأنباري، إلى ثلاثةِ أقسامٍ: تامٍّ، وكافٍ، وقبيح(٢)، وربما سمى الكافي أو ما يقاربه حسناً(٣).

ويذكر النحاس(ت٣٣٨هـ) أقساماً أُخرَ للوقفِ، فيذكر الوقف التامّ أو التَّمام، والكافِي والحسن والصالح والجيّد والبيان والقبيح(٤).

وقسَّمهُ أبو عمرو الدانيّ إلى أربعةِ أقسامٍ: التام والكافي والحسن، أو المفهوم ثم القبيح(٥).

وذكر أبو يحيى زكريا الأنصاري أن الوقف ينقسم إلى مراتب عدة، أعلاها الوقف التام، يليه الحسن، ثم الكافي، والصالح، والمفهوم، والجائز، والبيان، وأخيرًا

---

(١) لطائف الإشارات ٢٤٩/١.

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري ١٤٩/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٤٩/١.

(٤) ينظر: القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، ص ٧٤، ١١.

(٥) ينظر: المكتفي في الوقف والابتداء، أبو عمرو الداني، ص ١٣٨-١٣٩.

القبيح، لتكون أقسام الوقف ثمانية. وهناك من يقسمها إلى أربعة أقسام فقط: التام المختار، والكافي، والصالح المفهوم، والقبيح المتروك(١).

٣-أهميةُ علم الوقف والابتداء:

لا شك أنَّ بمعرفة الوقف والابتداء تظهرُ معاني التنزيل، وتكشف عن مقاصده، وتتيح للعقل المفكر الغوص في بحر معانيهِ لاستخراج درَر فوائده، وقد قال الهُذَليُّ في كتابه "الكامل": "الوقف زينة التلاوة، وجمال القارئ، وبلاغة التالي، وفهم المستمع، ومفخرة للعالم، وبه يُعرف الفرق بين المعاني المختلفة، والتعبيرين المتنافيين، والحكمين المتغايرين"، وقال أبو حاتم: "من لم يعرف علم الوقف لم يعرف القرآن" (٢).

والأدلةُ من السنَّة كثيرة، ومنها ما روته أم المؤمنينَ أمُّ سلمةَ رضي الله عنها؛ أنَّ النَّبيﷺكان إذا قرأَ قطع قراءته آيةً آية، يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم يقف، ثمَّ يقولُ: الحمد لله رب العالمين، ثم يقفُ، ثمَّ يقولُ: الرحمن الرحيم، ثمَّ يقفُ، ثم يقولُ: مالكِ يومِ الدينِ"(٣).

وقدِ انقسمَ العلماءُ في تأويل هذا الحديثِ إلى فريقين، فريقٌ استدلَّ به على سنّية الوقفِ على رؤوسِ الآيِ مطلقاً وإن تعلَّق بعضها ببعضٍ في النَّظم بسائل

---

(١) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، ص ٥.

(٢) ينظر: الكامل ص٦٥، الوقف والابتدا في كتاب الهذلي: ص٣٧٨.

(٣) حديث صحيح، رواه أحمد في المسند ٣٠٢/٦، وأبو داوود في السنن برقم (٤٠٠١)، والترمذي في سننه ١٨٥/٥، والنحاس في القطع والائتناف ص٨٧، والدار قطني في السنن ٣١٣/١، وقال: "إسناده صحيح وكلهم ثقات".

أنواع التعلق اللفظي أو المعنوي أو كلاهما، ويمثل هذا الاتجاه أبو عمرو الداني والبيهقي، الَّذي قال عقِب رواياتِهِ الحديث الآنفَ:" ومتابعة السنة أولى مما ذهب بعض أهل العلم بالقرآن من تتبعِ الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها"(١)، ونصرَه ابن الجزري في النشر وغيره(٢).

وذهبَ الفريقُ الآخر من العلماءِ إلى أنَّ الوقفَ على رؤوسِ الآيِ الوارد عن رسولِ اللهِ ﷺ إنَّما هو لبيان أنَّها رؤوس الآي ومعرفة عدِّها، لا لإثبات سنَّة الوقف، وقد أخذ السَّجاوندي يميل إليه ويعتمد عليه، بل صرَّح بذلك(٣)، وبه قال التُّربشتي(٤) كما نقل عنهُ القسطلَّاني الذي أيَّده ومالَ إليه(٥).

ولا أرى مانعاً من الجمع بين القولينِ فيكون الوقفُ على رؤوسِ الآي سنة لبيان الفواصل وعددِها، فبالوقفِ نعرفُ رأس الآيةِ، وبالوقف على رؤوسِ الآيات، نكونُ بذلك متّبعين سنَّة رسولﷺ في الوقف، وبهذا تتفق الآراء ولا تفترقُ، وتأتلف ولا تختلف.

وقد علَّق عليهِ ابنِ الجَزري بعد أن ذكرَه بقَوله:" وصحَّ بل تواتر عندنا تعلمُه والاعتناءُ به من السَّلف الصَّالح كأبي جعفر بن يزيد بن القَعقاَع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين وصاحبهِ الإمام نافع ابن أبي نُعيم،

---

(١) شعب الإيمان ٥٢١/٢، أبو بكر البيهقي.

(٢) ينظر: النشر ٢٢٦/١، التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، ص١٧٦-١٨٧.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتدا ص١١٩.

(٤) هو شهاب الدين فضل الله بن الحسين التربشتي (ت٦٦٠هـ) هـ، فقيه محدث من أهل شيراز، ينظر: لطائف الإشارات ٤١٢/١، طبقات الشافعية٣٤/٢.

(٥) ينظر: الفوائد السرية ص ٣٢٨، ابن الحنبلي، لطائف الإشارات، القسطلاني.٥٢٠/٢،

وأبي عمرو بنِ العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرُهم من الأَئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليهِ مشهورة في الكتب، ومن ثمَّ اشترطَ كثير من أئمة الخلف على المجُيز ألَّا يُجيز أحدٌ إلَّا بعدَ معرفتِه الوقف والابتداء"[١]، ورحمَ اللهُ أبا حاتم السّجستاني إذ عبَّر عن قيمةِ هذا العلمِ من فضله بكلماتٍ معدوداتٍ فقال:" من لم يعرف الوقفَ لم يعرف القرآن"[٢].

وقريبٌ منه كلامِ أبي بكر ابنِ الأنباريّ إذ يقولُ:" ومن تمامِ معرفةِ إعرابُ القرآن ومعانيه وغريبه معرفةُ الوقفِ والابتداء فيه"[٣].

وقال أبو جعفر النَّحاس:" فقد صارَ في معرفةِ الوقفِ والائتناف التفريقُ بين المعاني، فينبغي لقارئِ القرآنِ إذا قرأَ أن يتفَّهم ما يقرأه ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص أن يُفهم المستمعينَ في الصلاة وغيرها، وأن يكونَ وقفهُ عند كلام مستغنٍ أو شبيه، وأن يكون ابتداؤهُ حسناً"[٤].

---

(١) النشر ١/٢٢٥.

(٢) لطائف الإشارات ١/٢٤٩.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/١٠٨.

(٤) الوقف والائتناف ص٩٧-٩٨.

المبحث الأول: الوقف على (ذلك):

المطلب الأول: معاني (ذلك):

ذلك: كَلمَة مركبَةً مِن ذا الإشارةِ، وَحذِفَت ألِفها لِدخولِ لام البعدِ عَلَيها، وَالكافُ كاف الخِطاب، وَهِي اسمُ إشارة لِلبعيدِ: ذلِك الرجلُ ذلِك الأَمر[1].

مثال: هذا قلمٌ وذلك كتابٌ، هذا: اسمُ إشارةٍ يشير إلى قلم قريب من المتكلم، وذلك: اسم إشارة يشير إلى كتاب بعيد من المتكلم.

وتُستعمل (ذلك) للإشارة للبعيد لعلو مكانته وبُعد منزلته، كما جاء في قولهِ سبحانه: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[2] مع أن ﴿الٓمٓ﴾ جزءٌ من الكتابَ، فهو قريبٌ جداً تنطق به، ولكن جاء لفظ الإشارة للبعيد لبُعد المنزلةِ وعِظم قدرِ القرآن الكريم[3].

---

(١) ينظر: معجم اللغة العربية ١/٨٠٠-٨٠٣.

(٢) البقرة:١-٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك ١/ ٢٥٠.

المطلب الثاني: الوقف على (ذلك) في المصاحف (مصحف المدينة، ومصحف الحرمين والأزهر الشريف:

لا شكَّ أنَّ علمَ الوقف والابتداء علمٌ جليلٌ؛ لأنَّهُ يعين على التَّدَبرِ الذي هو المطلوب من كل قارئ للقرآن ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾(١).

وإتقان هذا العلم يحتاج إلى معرفة عدة علوم، قال ابن مجاهد:

" لا يقومُ بالتَّمامِ في الوقف إلا نحويٌّ عالمٌ بالقراءاتِ عالمٌ بالتفسيرِ والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالمٌ باللُّغة التي نزل بها القرآن "(٢).

فالوقف في المصاحفِ مبنيٌّ على العلمِ بالمعنى، ولذلك قد يختلف قراءُ القرآنِ الكريم في الوقف في بعض المواضع بناءً على الاختلاف في المعنى، أو يكون كلٌّ منهم نظرَ إلى معنى من معاني الآية. وهكذا.

وفي هذا المقام يقول الحافظ ابن الجزريّ في المقدمةِ الجزرية:

"**وليسَ في القرآن مِنْ وقْفٍ وجَب ... ولا حرام غير ما له سَبَبْ** " (٣).

والأصلُ في (ذلك) أنَّها لا يجوزُ الوقف عليها ولكن تُوصل بما قبلها، إلَّا إذَا استُخدمت للانتقال من موضوعٍ لموضوعٍ ومن شأنٍ لشأن، ومن غرضٍ لغرض، ومن قصةٍ لقصةٍ أخرى، وعندما تأتى بهذا المعنى فهذا يعنى أنَّها غير متعلِّقة بما قبلها وعلى هذا يجوزُ الوقف على ما قبلها والبدء بها، وذلك في

---

(١) سورة ص:٢٩.

(٢) الإتقان في علوم القرآن١/٢٩٦، جلال الدين السيوطي.

(٣) المقدمة الجزرية ص ٨٣، ابن الجزري.

جميع المصاحفِ العثمانيَّة[1].

المطلب الثالث: علامات المصاحف في الوقف على (ذلك):

علامات الوقف في المصاحف: هي علاماتٌ توضع في المصحف ليعرِف بها القارئ مواضع الوقف والوصل، وهي ست علامات، كما يلي:

ج: علامةُ الوقف الجائز جواز مستوى الطرفين، نحو: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ﴾[2].

صلي: علامةُ الوقف الجائز مع كون الوصل أولى، نحو: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾[3].

قلي: علامةُ الوقف الجائز مع كون الوقف أولى، نحو: ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ﴾[4].

---

(١) ينظر: صفحات في علوم القراءات ص ٢٧٥، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي.

(٢) المائدة:٤٣.

(٣) البقرة:٥٢.

(٤) البقرة:٢٣٣.ينظر: محاضرات في علوم القرآن، غانم قدوري، ص ٨٨، غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، ص ٢٣٧.

المطلب الرابع: مواضع الوقف على (ذلك):

وذلك في مواضع معيَّنة:

الموضع الأول: في قوله تعالى في سورة الحج: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾[1]، فهنا (ذلك) أتت للانتقال من موضوعٍ إلى موضوع.

وبالنسبةِ لإعرابها فإن لها ثلاث إعراباتٍ:

- إمَّا أن تُعرَب أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره أنَّ الواجب في حقكم ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ﴾[2].
- أو تعربُ أنَّها مبتدأ حذف خبره على تقدير ذلك حكم الله ومن يعظم حرمات الله، أي: ذلك أمر الله، وحكمه[3].
- أو تعربُ على أنَّها مفعول به لفعل محذوف تقديره امتثلوا ذلك ومن يعظم حرمات الله، التقدير: امتثلوا ذلك الذي أمرناكم به من الحج والطواف بالبيت العتيق والوفاء بالنذور وغير ذلك[4].

وقيل: الوقف على ذلك بجعل ذلك مبتدأ حذف خبره، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك لازم لكم، أو الأمر ذلك، أو ألزموا ذلك الأمر الذي وصفناه، ثم

---

(١) الحج: ٣٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش ٤٢٦/٦.

(٣) تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه ١٥٩/٦.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي ٢٦٩/٨.

تبتدئ: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾(١).

الموضعُ الثَّاني: في قوله تعالى في سورة الحج: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾(٢).

الموضعُ الثالث: في قوله تعالى في سورة الحج: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾(٣).

الموضع الرَّابع: قوله تعالى في سورة محمد: ﴿ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾(٤).

وغير هذه المواضع الأربعة (ذلك) حيثُ وردت يجب وصلها بما قبلها ولا يجوز الوقف على ما قبها والبدء بها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾(٦).

---

(١) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، الأشموني ٢/٥٠.

(٢) الحج:٣٢.

(٣) الحج:٦٠.

(٤) محمد:٤.

(٥) هود:١٠٣.

(٦) الحجر:٦٦، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني ص ١٨.

المطلب الخامس: ذكر أقوال علماء القراءات في الوقف على (ذلك):

الوقف والابتداء من العلوم المهمة في تلاوة القرآن الكريم، حيث يُعتبر الوقف موضع توقف القارئ عن القراءة، بينما يُشير الابتداء إلى موضع استئناف القراءة بعد التوقف، ويُعدُّ هذان العلمان من أقدم العلوم المتصلة بالقرآن الكريم، إذ يهتمُّ علماء التجويد والقراءات ببيان مواضع الوقف والابتداء لتحقيق الفهم الصحيح للمعاني والآيات، وضمان التدبر السليم لكتاب الله.

وعلم الوقف والابتداء من العلوم المهمة لقارئ القرآن، قال أبو بكر الأنباري: " ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه: معرفة الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف "(١).

وقال "الأشموني": " ولا يقوم بهذا الفن إلَّا من له باع في العربية، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم باللغة التي نزل القرآن بها على خير خلقه"(٢).

قَالَ الْعَلامَة ابْن الْجَزرِي:" قَول أَئِمَّة الْوَقْف لَا يُوقف على كَذَا مَعْنَاهُ أَنه لَا يبتدأ بِمَا بعده إِذْ كل مَا أَجَازُوا الْوَقْف عَلَيْهِ أَجَازُوا الِابْتِدَاء بِمَا بعده"(٣).

وتعد مسألة الوقف على رؤوس الآي من المسائل التي اهتم بها علماء التَّجويد والقراءات، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن الوقف على رؤوس الآي سنة، أي يستحب للقارئ أن يقف عند نهاية كل آية ثم يستأنف القراءة، لأن ذلك

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري ١٠٨/١.

(٢) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، الأشموني ١٢/١.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر ٢٣٤/١.

أقرب إلى التدبر والفهم، كما أن هذا الوقف يحقق الغاية من تلاوة القرآن بتدبر وتأمل المعاني.

وقد ذكر هذا المذهب عدد من العلماء في كتبهم، ففي "النشر" ذكر أن الوقف على رؤوس الآي سنة عند جمهور العلماء، حيث قال:" ونصوص العلماء في هذا الوقف كثيرة وشهيرة، لا يتحملها هذا المختصر، وكلها تؤيد سنية الوقف على رؤوس الآي"(١).

كما أشار الملا القاري في كتابه "المنح الفكرية" إلى سنية الوقف على رؤوس الآي، موضحًا أن رؤوس الآي يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلق لفظي أم لا وهو الذي اختاره البيهقي(٢).

أما العماني، فقد أكد في كتابه "المرشد" على أهمية الوقف على رؤوس الآي، حيث قال ولو وقف عليها لكونا رأس آية ثم ابتدأ بما بعدها فإنه يجوز له الوقف لأنه مستمر في قراءته ولم يقطعها(٣).

وذكر التربشتي والقسطلاني فقالا الأظهر أنه صلى الله عليه وسلم إنما كان يقف ليبين للمستمعين رؤوس الآيات، ولو لم يكن لهذا لما وقف على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (٤)، ولا ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ (٥) لما في الوقف عليهما من قطع الصفة

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٢٦.

(٢) ينظر: المنح الفكرية، الملا القاري ص ١١١.

(٣) ينظر: المرشد في الوقف والابتداء، الحسن بن علي العماني ص ٢٢.

(٤) الفاتحة:٢.

(٥) الفاتحة:٣.

على الموصوف[١].

وأما الوقف على غير رؤوس الآيات ففيه تفصيلٌ بيّنه الإمامُ ابن الجزري رحمه الله بقولِهِ:" وأقربُ ما قلتُه في ضبطه أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضَّطراري، لأنَّ الكلام إمَّا أن يتمَّ أو لاً، فإن تمَّ كان اختيارياً"[٢]، مثل:

١- ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾[٣].

٢- ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾[٤].

٣- ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ﴾[٥].

ف(ذلك) هُنا يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده إن كانت في رءوس الآية كغيره، بل هو سنةٌ أيضاً، وإن كان في وسط الآي، فالحكمُ مختلف، فيحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، وذلك لتعلُّقه بما بعده لفظا ومعنى إلَّا في المواضع الأَربعة المذكورة سابقاً[٦].

---

(١) ينظر: الفوائد السرية، ابن الحنبلي ص ٣٢٨، لطائف الإشارات٢/٥٢٠.

(٢) النشر في القراءات العشر١/٢٢٥.

(٣) البقرة:٦٤.

(٤) البقرة:٦٨.

(٥) البقرة:٢٣٣.

(٦) ينظر: موسوعة علوم القرآن، عبد القادر محمد منصور ص١٥٠.

المطلب السادس: ذكر أقوال علماء القراءات في الابتداء بـــ(ذلك):

إذاَ استُخدمت (ذلك) للانتقال من موضوعٍ لموضوعٍ ومن شأنٍ لشأنٍ، ومن غرضٍ لغرضٍ، ومن قصةٍ لقصةٍ أخرى؛ فهذا يعنى أنها غير متعلقة بما قبلها وعلى هذا يجوز الوقف على ما قبلها والبدء بها، وذلك في مواضع معينة؛ مثل:

١- ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾(١).

٢- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ﴾(٢).

٣- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ﴾(٣).

٤- ﴿ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞ﴾(٤).

٥- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ﴾(٥).

٦- ﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾(٦).

٧- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖ﴾(٧).

---

(١) البقرة:٢.

(٢) آل عمران:١١٢.

(٣) البقرة:١٧٦.

(٤) البقرة:١٧٨.

(٥) البقرة:٢٧٥.

(٦) آل عمران:١٤.

(٧) آل عمران:٢٤.

٨- ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَ ﴾[١].

٩- ﴿ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾[٢].

١٠- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ ﴾[٣].

١١- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ ﴾[٤].

١٢- ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾[٥].

١٣- ﴿ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾[٦].

١٤- ﴿ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ ٱلۡعَنَتَ مِنكُمۡ ﴾[٧].

١٥- ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[٨].

١٦- ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡفَضۡلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمَا ﴾[٩].

١٧- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ وَرُهۡبَانٗا وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾[١٠].

---

(١) آل عمران:٤٤.

(٢) آل عمران:٥٨.

(٣) آل عمران:٧٥.

(٤) آل عمران:١١٢.

(٥) آل عمران:١٨٢.

(٦) النساء:٣.

(٧) النساء:٢٥.

(٨) النساء:٥٩.

(٩) النساء:٧٠.

(١٠) المائدة:٨٢.

١٨- ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾[١].

١٩- ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمۡ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَرُسُلِي هُزُوٗا﴾[٢].

٢٠- ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ﴾[٣].

٢١- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾[٤].

فالابتداء بـ(ذلك) في القرآن لا ينبغي أن يكونَ إلا من بداية كلامٍ مستقلّ غير مرتبط بما قبله، ولا يُغتفر في الابتداء ما يُغتفر في الوقف، لأنَّ المبتدئ مختار، وقاعدة ذلك أنه كما لا يجوزُ الوقف قبله لا يجوز الابتداء به، وكما يجوز الوقف قبله يجوز الابتداء به، كما نقل السيوطي في الإتقان عن ابن الجزري، حيثُ قال:" كلَّ ما أجازوا الوقفَ عليه أجازوا الابتداء بما بعده"[٥].

وقد قسَّم علماءُ التجويد الابتداء إلى نوعينِ: جائزٌ، وغير جائز، فالجائز: ما كان بكلامٍ مستقل وغير مرتبط بما قبله، وبأوائل السور والأجزاء والأحزابِ والأثمانِ والآيات.. وغير الجائز: هو القبيح مثل أن يبدأ القارئ بجملة أو كلمة تؤدي إلى معنى فاسدٍ غير ما أراده الله تبارك وتعالى، ومثالُ ذلك كلمة:

---

(١) الأنعام:٨٨.

(٢) الكهف:١٠٦.

(٣) مريم:٣٤.

(٤) الحج:٦١.

(٥) الإتقان في علوم القرآن١/٣٠٥.

﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[1]، ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[2]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾[3]، فهذه وأمثالها لا يجوز الابتداء بها، جاء في النشر لابن الجزري:" قول أئمة الوقف: لا يوقف على كذا معناهُ أن لا يبتدأ بما بعده، إذ كُلما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده"[4].

والمقصود بالجائزِ والواجبِ والممنوع هنا عند القراء الواجب الصناعي والممنوع الصناعي، ولا يريدون به أنه واجب يأثم القارئُ بتركه، أو حرامٌ يأثم بفعله، إلا إذا قصَدَ القارئُ المعنى فيكون آثماً، قال ابن غازي في شرح المقدمة الجزرية:" ليس في القرآن من وقف واجب، يجب على القارئ الوقف عليه، ولا حرام يحرم على القارئ الوقف عليه، وما وقع في بعض الكتب من ذلك فهو وهم لا يلتفت إليه، ولا يعول عليه، لكن في القرآن مواضع يحرم الوقف عليها إذا قصدها كأن قصد الوقف على ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾[5] دون قوله: ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾، أو على قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾[6] دون ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾[7]

وجاءَ في هدايةِ القاري:" ما قالَه أئمتنا من أنَّه لا يجوز الوقف على كلمة كذا وكذا، إنما يريدون بذلك الوقف الاختياري بالياء المثناة تحت الذي يحسن في

---

(١) البقرة:١١٦.

(٢) المائدة:٦٤.

(٣) آل عمران:١٨١.

(٤) النشر في القراءات العشر ١/٢٣٤.

(٥) البقرة:٢٦.

(٦) آل عمران:٦٢.

(٧) البقرة:١١٦، شرح ابن غازي على المقدمة الجزرية، ابن غازي ص٢١٧.

القراءة ويروق في التلاوة، ولا يريدون به أنه حرامٌ أو مكروهٌ، إذ ليس في القرآنِ الكريم وقفٌ واجبٌ يأثم القارئ بتركه أو حرامٌ يأثمُ القارئُ بفعله، لأنَّ الوصلَ والوقف لا يدلَّان على معنىً حتى يختل بذهابهما، وإنَّما يتَّصف الوقف بالحُرمة إذا كان هناك سبب يؤدي إليها، فيحرُم حينئذٍ، كأن قصد القارئ الوقفَ من غير ضرورةٍ على لفظ: إله، أو على لفظ: لا يستحيِ، أو على لفظ: لا يَهدي، في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾[1]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[2]، وما شابهَ ذلك.. إذ لا يفعل ذلك مسلمٌ قلبُه مطمئنٌّ بالإيمان، وفي هذا المقام يقول الحافظ ابنُ الجزري في المقدِّمة الجزرية:

وليسَ في القرآنِ من وقفٍ وجب ... ولا حرامٌ غير ما لهُ سبب. اهـ "[3][4].

(١) الأحزاب:٥٣.

(٢) الصف:٥.

(٣) المقدمة الجزرية: ص٨٣.

(٤) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/ ٣٨٧.

المبحث الثاني: الوقوف على (كذلك).

المطلب الأول: معاني (كذلك):

أولاً: تركيبها: أصلُ تركيب كلمة "كذلك" هو من "ذا" وهو اسمٌ لحقت في آخرِهِ لامُ البعد، وكاف الخطاب، فأصبحَ "ذلك"، ثمَّ دخلت على أولهِ كاف التَّشبيه، فأصبحَ "كذلك"، وهذا التركيب يقوم بمهمَّة الربط بين جملتين أو فكرتين متقاربتين في المعنىَ.

ثانيًا ـ ضوابط أجزائها:

١ ـ كاف التشبيه: كما في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡ﴾[(١)]،قولان، أحدهما: أنها في محل نصب وفيها حينئذ تقديران، أحدهما: أنها نعت لمصدر محذوف قدم على عامله تقديره: قولا مثل ذلك القول قال الذين لا يعلمون. الثاني: أنها في محل نصب على الحال من المصدر المعرفة المضمر الدال عليه» قال «تقديره: مثل ذلك القول قاله أي: قال القول الذين لا يعلمون حال كونه مثل ذلك القول، وهذا رأي سيبويه والأول رأي النحويين [(٢)].

٢ ـ واختلف النحويون في ذا: هل هو ثلاثيُّ الوضع أم أصلُه حرفٌ واحدٌ؟ الأولُ قولُ البصريين. ثم اختلفوا: هل عينُه ولامه ياء فيكونُ من باب حيي أو عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ فيكونُ من باب طَوَيْت، ثم حُذِفت لامُه تخفيفاً، وقُلبت العينُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وهذا كلُّه على سبيل التمرين وإلا فهذا

---

(١) البقرة:١١٣.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون٢/ ٧٦.

مبنيٌّ، والمبني لا يدخله تصريف ، واللامُ للبُعد، والكافُ للخطاب وله ثلاثُ رتبٍ: دنيا ولها المجردُ من اللام والكاف نحو: ذا وذي وهذا وهذي، ووسطى ولها المتصلُ بحرفِ الخطابِ نحو: ذاك وذَيْكَ وتَيْكَ، وقصوى ولها/ المتصلُ باللام والكاف نحو: ذلك وتلك، لا يجوز أن يُؤتى باللام إلا مع الكاف، ويجوز دخولُ حرفِ التنبيه على سائر أسماء الإشارة إلا مع اللام فيمتنعُ للطول، وبعضُ النحويين لم يَذْكرْ له إلا رتبتين: دنيا وغيرَها [١]، ويُستخدم كاف الخطاب مع اسمِ الإشارة ـ كما أشرنا، بطريقتين:

أ ـ يطابقُ كاف الخطاب مع اسمِ الإشارةِ المخاطب من حيثُ الإفراد، والتثنية والجمع، والتَّذكير، والتَّأنيث، فإذا كان المخاطب مذكَّرًا مفردًا يأتي الكاف بالفتح، كَما في خطابِ زكريا عليه السلام في قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾[٢]، وإذا كان المخاطب مؤنثًا مفردًا يأتي بالكسر، كما في خطابِ مريم في قولِهِ تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞ﴾[٣]، وإذا كانَ المخاطبُ مثنى يكونُ كاف الخطاب مثنى، كما في قولِهِ تعالى: ﴿أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾[٤]، وإذا كان المخاطبُ جمعًا مذكرًا يأتي جمعًا مذكرًا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ﴾[٥]، وإذا كان المخاطبُ

(١) ينظر: المصدر السابق ١/ ٨٤.

(٢) آل عمران:٤٠.

(٣) مريم:٢١.

(٤) الأعراف:٢٢.

(٥) الأعراف:١٤١.

جمع مؤنَّث يكونُ كذلك، كما في قولهِ تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[1]، ولا يَتعارض كاف الخطابِ مع إلحاق كاف التشبيه في أوَّل التركيب، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ﴾[2][3].

ب ـ إفرادُ اسم الإشارةِ وتذكيره مع كلّ أنواع المخاطب سواءٌ أكانَ للمفردِ المذكر أو المفرد المؤنَّث أو المثنى أو الجمع بنوعيهِ، فنقول: "ذلك" بفتحِ الكاف للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وقد استعملها القرآن الكريم أيضًا مع دخول كافِ التشبيه في أوَّلها(كذلك)، وهذه الطريقة في الاستخدام هي الأكثر، ومن شواهد هذه الطريقة أنْ يأتي اسمُ الإشارةِ مفردًا مذكرًا مع كاف الخطابِ للجمع كما في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[4]، وكذلكَ قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾[5]، وكما في قوله تعالى مخاطباً نساء النَّبي ﷺ: ﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾[6]، ويجوزُ استخدامُ إحدى الطريقتين بالاعتماد على بلاغةِ المتكلم وتمييزه بينهما، وقد وردَ استخدامُهمَا في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾[7].

---

(١) يوسف:٣٢.

(٢) مريم:٢١.

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي ١/٣٠٠.

(٤) البقرة:٨٥.

(٥) البقرة:٢١٩.

(٦) الأحزاب:٣٠.

(٧) البقرة:٢٣٢.

ثالثًا: من معانيها في اللَّغة: تأتي في معاجم اللَّغة بمعنى: بالإضافةِ إلى ذلك، أو إلى جانبِ، أو مِثْل ذلك، أو أيضًا، والتمهيد، وتزيد، وعلاوة على ذلك، جنباً إلى جنبٍ مع، أو كالذي سبقَ، أو كالذي قلت، أو فعلت، أو هذا الأمر كذلك أي كالذي قبله، حتى الآن، وبذلك تعلَّم الفرق بين أيضا وكذلك، فأيضاً مصدر بمعنى رجوعاً، أو عودة(١).

رابعًا: من معانيها المستخدمة في دلالاتِ سياق الآياتِ القرآنية:

١ ـ تأتِي "كذلك" بمعنى: "مِثل ذلك": فتَدخل الكاف على "ذلكَ" لتفيدُ التشبيه، ومعناهُ "مثل ذلك"، وقد وردَت بهذا المعنى في كثيرٍ من الآيات، ومنها قوله تعالى: ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَيُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ ﴾(٢)، أي: ومِثلُ ذلك الإخراج تُخْرجون(٣)، وفي هذا المعنى تأتي للتَّشبه، الذي يقتضي إيجاد العلاقةِ بين أمرين وتحديد ما بينهما من مشترك، وهُو يؤدِّي إلى التَّشبيه الذي يقوم برسالته في إيضاح المعنى وتثبيته في النَّفس، كما يتَّضح ذلك في قولِهِ تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦٓۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ كَذَٰلِكَ نُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾(٤)، فالصِّلة وثيقة بين بعث

---

(١) البقرة:٢٣٢.

(٢) الروم:١٩.

(٣) ينظر: تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي ٥٥/٧.

(٤) الأعراف: ٥٧.

الحياة في الموتى، وبين بعث الحياة في الأرض الميّتة، فتنبت من كل الثمرات، وهذه الظاهرة تُرى بالعين المجردةِ على الطَّبيعة، فبَعد نزول المطر أو سقي الأرض تظهر النباتات التي تَبعث في الأرض والنفوس الحياة والاطمئنان، ففكرة البعثين اتَّضح التشبيهُ بينهما، وهذا التَّشبيه يحتاج إلى التمعُّن والتدقيق، وقد يذكر المشار إليه كما في قلنا: "الرجل كذلك الرجل"، وقد يُحذف كماَ في قولِهِ تعالى: ﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[1]، أي مثل ذلك الفعل يفعلون وهذا كثير في سياق" كذلك"[2].

٢ ـ تأتي "كذلك" بمعنى "أيضًا": وأيضًا: هي مصدرُ الفعل "آض"، بمعنى رجَعَ وعاَد، ويستعمل مع شيئين يتوافقان فيما بينهما، وإعرابها: مفعول مطلق حُذف فعله.

وقد استعملت "كذلك" بمعنى "أيضًا" في القرآن الكريم كماَ في قولهِ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[3]، فتدلّ "كذلك" على معنى" أيضًا " وإن لم تتَصدر، وهذا المعنى لم يكن شائعًا في القديم، لكنّه شاعَ في العصِور المتأخِّرة كثيرًا، كما يقول أحدُنا:" أنا كذلك لا أريدُ الذِّهاب، وذكر د. فاضل السامرائي بأنّها تأتي بمعنى" أيضا"، كما في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم

(١) الشعراء: ٧٤.

(٢) ينظر: معاني النحو ١/١٠٧.

(٣) البقرة: ١١٨.

بِحُورٍ عِينٍ ﴾[1]، فوردت "كذلك" هنا بمعنى "أيضًا" أي وزوجناهم بحور عين أيضًا[2].

٣ ـ تأتي "كذلك" في سياقِ الآياتِ القرآنيةِ لإزالةِ التَّعجُب والاستغراب، كما في قولهِ تعالى على لسانِ مريم: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[3]، لم تقُل ذلك استبعادًا من حيثُ العادة واستنكاراً إنّما قالت استفهامًا واستعظامًا لقدرةِ الله ومن تيقَّن بقولهِ من(كذلك إلى نهاية الآية...) زالَ عنهُ الاستغراب والتعجُّب[4].

٤ ـ وجاءت "كذلك" في سياق الآياتِ القرآنيةِ بمعنى الجزاء الذي هو في اللَّغة المكافأة، فيقال: جزيته بما صنع، أُجزيه جزاء، وجازيته مجازاةً وجزاء، أي كافأته، وهي بهذا المعنى تتوافق وما جاء في القرآن الكريم، وهو قد يقع لجزاء فئتين تكونان متضادتين ومختلفتين:

الفئةُ الأولى من الجزاء يشمل: الصَّالحين المحسنين الشاكرينَ المتَّقين الصابرين... وغالباً ما يأتي في قصص الأنبياء فالفئة الأولى تستحق جزاء الإحسان والشكر.

والفئةُ الثانيةِ من الجزاء فيشمل الظالمين المجرمين المستكبرين الفاسقينَ الكافرين

---

(١) الدخان: ٥٤.

(٢) معاني النحو١/١٠٦.

(٣) آل عمران:٤٧.

(٤) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي ١١١/٤، والتعجب، وتفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن ص١٣١.

الطاغين الباغين.. دائماً يأتي في سياقِ العقابِ الإلهي، ومن أمثلةِ هذا الجزاء قولهُ تعالى: ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1]، والتفسير يكون "كذلكَ نصنع بمن سرقَ منَّا"، والجزاءُ في "كذلك" من كونِها تشيرُ إلى الجزاءِ المأخوذ من " نجزي"، أي نَجزي الظالمين جزاءً كذلك الجزاء، وهو من وُجد في رحله[2] .

٥ ـ وتأتي بدلالات تفيدُ معنى: البيانِ والتَّوضيح والتَّعظيم والتَّشريفِ والتَّهويل والاستمرار، والتَّقرير والتَّثبيت والتأكِيد، وردَت مع الفعل "يُبيّن" في سياق تبيان الأحكام الشرعية وحدودها من الله كقولِهِ تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾[3]، أي: كهذا البيان الواضحِ يبّين اللهَ آياته، فالآيات هنا دلائل الشريعة، فورود "آياته" مضافةً إلى ضميرِ اللهِ سبحانه وتعالى فيها تشريف وتعظيم، وهي تمنحُها أهميةً وتأكيدًا من كونها غير مضافة، وبإشارة "كذلك" التي صارت تدل على ما تحيل إليه فأصبحت هنا تشيرُ إلى البيانِ الواضحِ الذي بيّن الله به آياته حملت دلالات المعاني التي أشرنا لها، لأنّ معناها: مثل ذلكَ البيان الواضح في أحكام الأولاد والنساء، يبين اللهُ لكم آياتهِ وأحكامِه في كل ما تحتاجونه في معاشكم ومعادكم لكي تعقِلوها وتعمَلوا بها[4].

خامسًا: إعراب "كذلك": تُعرب هذه الكلمة المركَّبة كما يأتي:

---

(١) يوسف:٧٥.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور ٣١/١٣.

(٣) البقرة: ٢٤٢.

(٤) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم البقاعي ٣/ ٣٨٤.

١ ـ الكاف للتَّشبيه فيكونُ:

أ ـ حرفُ جرٍّ لا محلّ لها من الإعراب، ويكون الاسمُ الذي بعدهُ مجرور(١).

ب ـ أو يكون الكاف اسمًا بمعنى "مثل"، ويعرَب حسبَ موقعِه في سياقِ الجملة، ويبنى على الفتح في محلّ رفع خبر، أو صفة لمفعول مطلق محذوف، أو في محلّ نصب حال، وهو مضاف(٢).

٢ ـ "ذاَ": اسم إشارةٍ مبني على السكون، ويكونُ إعرابه:

أـ إذا كان الكاف حرف جّر يكون "ذا" في محلّ جرّ بالكاف، والجارّ والمجرور متعلّقان بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف يقدّر من الفعل التالي لـ "كذلك" في أغلب مواضع استخدامه في القرآن الكريم، ويقدّر المفعول المطلق مما قبل "كذلك" إذا تلاه اسم متلوّ بفعل، أو فعل مسبوق بأداة كالواو ولام التعليل وما النافية و"إنما"، أمّا إذا تلا "كذلك" اسم غير متلوّ بفعل فيتعلق "كذلك" بخبر مقدم محذوف والمبتدأ هو ذلك الاسم(٣).

ب ـ إذا كان الكاف اسمًا فيعرب "ذا" اسم إشارة مبني على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه(٤).

٣ـ الكاف واللام في "كذلك" حرفان لا محلّ لهما من الإعراب، والكاف

---

(١) ينظر: أدوات الإعراب، ظاهر شوكت البياتي ص١٦١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي١٣/٦٩، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http://alhazme.net.

(٣) ينظر: أدوات الإعراب، ظاهر شوكت البياتي، ص١٦١.

(٤) ينظر: المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح ٥٧/٢.

للخطاب واللَّام للبُعد[1].

(١) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري الهروي، ٢٨/١٥.

المطلب الثاني: الوقف على (كذلك) في المصاحف (مصحف المدينة، مصحف الحرمين، مصحف الأزهر....):

علامات الوقف في المصحف:

علامات الوقف على (كذلك): هي عبارةٌ عن علامات اصطلاحية، وضعَها العلماءُ تسهيلًا على قارئِ القرآن، ليسهُل عليه التعرُّف على مواضع الوقف.

وهذه العلامات تختلف من مصحفٍ إلى آخر، بل ومن طبعةٍ إلى أخرى للمصحفِ الواحد.

وقد جعل العلماءُ للوقفِ رموزًا وعلاماتٍ في المصاحفِ يُعرف بها؛ حتى يسهُل على القارئ لكتاب الله أن يقرأه على الوجه الصحيح.

وفيما يلي بيان لهذه العلامات ومدلولاتها:

وهذه العلامات الموجودة في المصاحف مأخوذة من وقوفِ السِّجاوندي(١)، وقد رَمز للوقف اللازم، بعلامة "م"، والوقف المطلق، بعلامة "ط"، والوقف الجائز بعلامة "ج"، والوقف المجوز لوجه بعلامة "ز"، والمرخص ضرورةً بعلامة "ص"، والوقف الممنوع بعلامة "لا"(٢).

وقد بقيت هذه الوقوف إلى الآن، وهي المعمول بها في مصاحف المشارقة، كمصاحف الأتراك والمصاحف الباكستانية، ومصاحف القارَّة الهندية.

أما المصحف المصري ومصحف المدينة النبوية المطبوع بمجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، فإنَّه قد أخذ بعض هذه الوقوف، وخالفه في بعض مواضع

---

(١) ينظر: علل الوقوف، محمد بن طيفور السجاوندي ص٦٦ومابعدها.

(٢) ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد بن سليمان الطيار، ص١٧٨ومابعدها.

الوقف، أو في الزيادة عليه في المصطلحات[1]

(١) لا يوجد بهذه المصاحف بعض وقوف السجاوندي، كالوقف المطلق والوقف المرخص ضرورة والوقف المجوز لوجه. كما أنها زادت عليه بعض الوقوف، كوقف المعانقة والوقف الأولى والوصل الأولى، انظر: المحرر في علوم القرآن ص ٢٣٣، لقاءات ملتقى أهل الحديث بالعلماء ١٠/١٣.

المطلب الثالث: علامات الوقف في المصاحف على كلمة "كذلك" ومواضعها:

علامات الوقف في المواضع التي يجوز الوقف على (كذلك) فيها، بعضها يكون عليه علامة الوقف (صلي) وبعضها يكون عليه علامة الوقف (قلي)، كما يتضح لكل قارئ للقرآن العظيم أنَّ علامات الوقف تختلف من مصحفٍ إلى آخر، وبالجُملة فإنَّ علامات الوقف بحسب المصاحف المطبوعة تقسم إلى ثلاثةِ أقسام:

مصاحفٌ بروايةِ حفص: وتنقسم علامات الوقف فيها إلى قسمينِ: مصاحف مطبوعة بعلامات الأزهر، كمصحفِ المدينة النبوية، ومصاحف مطبوعة بعلامات الإمام السجاوندي، كالمصحف التُّركي، والمصحف الباكستاني[١].

٢. مصحف ورش، وعلامةُ الوقف فيه واحدة "صـ " .

٣. مصحف قالون، وعلامة الوقفِ فيه أيضاً واحدة "صـ "[٢].

مواضع الوقف على (كذلك):

عند الوقفِ على (كذلك) يُحتمل أن تكون الكاف فيها في موضع رفع على أنها خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، والتقدير: أمر كذَا كذلك، أو الأمرُ كذلك[٣]، وقد تأتي الكافُ بمعنى مثل[٤]، في موضع رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ؛ أي: مثل ما سبق

---

(١) ينظر: علل الوقوف ص٢٥.

(٢) المصدر السابق ص٢٧.

(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني ٦٨٤/٢.

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ١٨٠/٣.

أن وصفناه، وبهذا تكون الجملة التي بعد (كذلك) مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، هذا ولا يصح الوقف على (كذلك) إلا في أربعةِ مواضع في القرآن الكريم؛ وهيَ:

الموضع الأول: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطۡلِعَ ٱلشَّمۡسِ وَجَدَهَا تَطۡلُعُ عَلَىٰ قَوۡمٖ لَّمۡ نَجۡعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتۡرٗا ٩٠ كَذَٰلِكَ وَقَدۡ أَحَطۡنَا بِمَا لَدَيۡهِ خُبۡرٗا﴾[1].

الموضع الثاني: ﴿وَكُنُوزٖ وَمَقَامٖ كَرِيمٖ ٥٨ كَذَٰلِكَ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[2].

الموضع الثالث: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَۗ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[3].

الموضع الرابع: ﴿وَنَعۡمَةٖ كَانُواْ فِيهَا فَٰكِهِينَ ٢٧ كَذَٰلِكَۖ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ﴾[4].

وحيثُ وردت (كذلك) في القرآنِ يجبُ وصلُها بما قبلها ولا يجوزُ الوقفُ على ما قبلها والابتداء بها إلَّا إذا أتت للانتقال من معنىً لآخر، أو من موضوعٍ لموضوعٍ، أو من شأنٍ لشأنٍ، أو من غرض لغرض، أو من قصَّة لقصَّة أخرى فعلَى أي إعراب سيكون الوقف على ما قبلها وقف كاف.. ويجوز البدء بها ويجوز الوقف عليها على أنها وقف حسن[5].

وفي غيرُ هذه المواضع لا يجوزُ الوقف على كذلك أو ما قبلها ولكن يجب

---

(١) الكهف: ٩٠، ٩١.

(٢) الشعراء: ٥٧ – ٥٩.

(٣) فاطر: ٢٨.

(٤) الدخان: ٢٥ – ٢٨.

(٥) ينظر: الروضة الندية شرح متن الجزرية ص ٩٨.

وصلها مع ما قبلها[1].

(١) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١/٢٥.

المطلب الرابع: أحكام الوقف على(كذلك):

اختَلف علماءُ القراءاتِ في الوقفِ على (كذلك)، فمنهم من يرى أنَّ الوقفَ عليه من قبيل الوقفِ الجائز كما في قوله تعالى:﴿كَذَٰلِكَ وَقَدۡ أَحَطۡنَا بِمَا لَدَيۡهِ خُبۡرٗا﴾[1]، ومنهُم من برى أنَّ الوقفَ عليها من قبيل الوقف الكافي كما في قوله تعالى:﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ﴾[2]، وما ذكرناه من عدم اختيار الوقف في موضعٍ دون آخر، إنَّما هوَ في الوقف الاختياري أمَّا الاضّطراري فلا حرج فيه ، قال "ابن الجزري" : " حيث اضطّر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطع نفس، أو نحوه من تعليم، أو اختبار؛ جاز له الوقف بلا خلاف عند أحدٍ منهم، ثمَّ يعتمد في الابتداء ما تقدم من العودة إلى ما قبل فيبتدئ به، اللهمَّ إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلافُ المعنى الذي أراد الله تعالى، فإنَّه والعياذُ بالله يحرمُ عليه ذلك، ويجب ردعه بحسبه على ما تقتضيهِ الشَّريعة المطهَّرة والله تعالى أعلَم"[3].

المطلب الخامس: أحكام الابتداء بـ(كذلك):

الابتداءُ بـ(كذلك) لا يكونُ إلا اختياريًّا؛ لأنَّه ليس كالوقفِ تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقلٍّ بالمعنى موفٍ بالمقصود[4]، وأسهل طريقة لتعلّم الوقف والابتداء هي الأخذ بما وجد في المصاحف من علاماتٍ للوقف

---

(١) الكهف: ٩١.

(٢) فاطر:٢٨.

(٣) النشر ٢٣١/١.

(٤) ينظر: النشر ٢٣٠/١.

والابتداء، فينبغي على عموم المسلمين ملاحظة ما ذكر من التَّعريف بتلك العلامات في أواخرِ المصاحف، وأن يستعملوها على الصُّورة التي بُيِّنَت لهم، فإنَّ ذلك معين على تدبُّر القرآن وفهمِه، خاصَّةً ما كان منه من الوقف اللَّازم، فعليهم التزام الوقف عنده، وما كان من الممنوع فلا يوقف عنده، ويترك الوقف في موضع ليس فيه علامة وقف أصلًا[1].

ولا بدَّ أن يراعى في الابتداء صحَّة المعنى واستقامة السِّياق، ولو استَعمل إنسانٌ علامات الوقف المثبتة في المصاحف في خلال الآية لا على رأسها، فوقف عند علامةٍ من تلك العلامات غير علامة الوقف الممنوع، فلو جعل ابتداءه من الكلمة التالية لعلامةِ الوقف دائمًا فذلك أسلم له وأبعد عن الخلل.

لكن لو انقطع نفسه في غير موضع وقف، فالَّذي يحسن به: أن يعود إلى شيء من الآية قبل موضع وقوفه، فيصله بما بعده، بشرط أن يصح المعنى بذلك الابتداء.

كما لو قرأ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ﴾، فانقطع النَّفس، وليس عند هذا في المصحف وقفٌ، إنَّما الوقف على قوله: ﴿أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ﴾[2]، وهو وقف كاف، ويسمَّى (الوقف الجائز)، فعليه حينئذٍ أن يعود ليبدأ في موضع يتصل به الكلام المفيد، فلا يبدأ بقوله: ﴿أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ﴾ فهذا مخلٌّ بالسِّياق، مخلٌّ بنظم الكلام وإعرابه، وإنَّما يرجع فيقرأ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ

(١) ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، أبو الحسن الصفاقسي، ص ١٣٨

(٢) فاطر: ٢٨.

وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ﴾ وهذا هو اللَّائق بحالِ النَّاس عامَّة[1].

وإنَّما يخالف في ذلك، ويتخير في الوقف لنفسهِ: من كان عالماً بمعاني كتاب الله، عالماً بلسان العرب، وطرائق البيان، فاهماً لفن الوقف والابتداء، وأصول ذلك، وما يستملح منه، وما يستقبح، وأما تعمُّد الوقف، مخالفة للمعروف عن النَّاس، واشتهاراً بأمرٍ غريب، فهو علامة سوء، والعياذُ بالله، ودليل على قلَّة فقه الرجل، وفهمِه[2].

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني ص ١٧٢.

(٢) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١/٢٥.

المبحث الثالث: الوقوف على (كن فيكون).

المطلب الأول: معنى (كن فيكون):

قالَ اللهُ تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[1]، وردت هذهِ الصِّيغة في القرآن المجيد ثمان مرّات، في سورةِ آل عمران آية ٤٧، وآية ٤٩، وفي آية ٥٩، وفي سورة الأنعام آية ٧٣، وفي سورة النحل آية ٤١، وفي سورة مريم آية ٣٥، وفي سورة يس آية ٨٢، وفي سورة غافر آية ٦٨.

وكلُّ الاستعمالاتِ التي وردت فيها هذه المادة إنَّما في سياق قضاء وإرادة الله التَّكوينية، والمعنى الإجمالي للاستعمال أنَّ الله إذا أَراد أو قضى شيئًا لا يتأخر، ولا يتخلّف، ولا يختلف، ولا ينحكم بزمانٍ أو مكانٍ أو كيفيةٍ أو كميةٍ، سواء كان بشراً، أو كان ملَكاً، أو كان سماء أو أرضا.

والتعبير بـ ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، وسيلة للتوضيح هنا، واختلف العلماء في هذه الكلمة اختلافا كبيرًا ومنشأ الخلاف في ذلك؛ هل الأمر في كن على الحقيقة؟ وهو الذي ذهب إليه الطبري رحمه الله، أو أنَّ الأمر فيه ليس على الحقيقة؟، وهذا الذي بنى عليه من ضعف قول الطبري رحمه الله، والصحيح الذي عليه مذهب سلف الأمة، وما ذهب إليه الإمام الطبري، وقرره وهو عدم التأويل في لفظ كن وجعله مشبها بالأمر الحقيقي إلى غير ذلك مما ينبغي التنبيه عليه عند ذكر مذاهب العلماء في ذلك، قال أبو جعفر: فإن قال لنا قائل: وما معنى

---

(١) البقرة:١١٧.

قوله: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وفي أي حال يقول للأمر الذي يقضيه: ﴿كُن﴾؟ أفي حال عدمه، وتلك حال لا يجوز فيها أمره، إذ كان محالا أن يأمر إلا المأمور، فإذا لم يكن المأمور استحال الأمر، وكما محال الأمر من غير آمر، فكذلك محال الأمر من آمر إلا لمأمور، أم يقول له ذلك في حال وجوده؟ وتلك حال لا يجوز أمره فيها بالحدوث، لأنه حادث موجود، ولا يقال للموجود:" كن موجودا" إلا بغير معنى الأمر بحدوث عينه؟

قيل: قد تنازع المتأولون في معنى ذلك، ونحن مخبرون بما قالوا فيه، والعلل التي اعتل بها كل فريق منهم لقوله في ذلك: (١).

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري ٢/٥٤٤،.

المطلب الثاني: الوقف على (كن فيكون) في المصاحف (مصحف المدينة، أو مصحف الحرمين، والأزهر....):

لقد وردت صِيغة ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، في ثمان آيات من القرآن، يمكن تصنيفها تصنيفاً سياقياً، إلى ثلاث مجموعات:

المجموعةُ الأولى: آياتٌ سبق الصيغة فيها، فعل مضارع مرفوع ﴿يَقُولَ﴾؛ وهي قوله تعالى: ﴿يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، وقد وردت في خمس آيات (١١٧ من البقرة – ٧٤ من آل عمران – ٧٣ من الأنعام – ٣٥ من مريم – ٦٨ من غافر)

المجموعةُ الثانية: آيتان سبق الصيغة فيها، فعل مضارع منصوب بأن، وهما قوله تعالى: ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ (٢).

المجموعةُ الثالثة: وهي آية واحدة سبق الصيغة فيها، فعل ماض(قالَ)، وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ (٣).

والملاحظُ أنَّ المصاحف المعروفة في المشرق، يقع الوقف فيها على ﴿فَيَكُونُ﴾ إمَّا باعتبارها رأس آية، أو وقفاً تاماً، إلَّا أنَّ المصحف المنتشر في الغرب الإسلامي، والذي يعتمد رواية ورش عن نافع، ويتبع

(١) النحل:٤٠.

(٢) يس: ٨٢.

(٣) آل عمران:٥٩.

الوقوف التي وضعها الإمام أبو عبد الله الهبطي[1]، فإنَّ الوقف في كل الآيات يتم عند ﴿كُن﴾، ثم ﴿فَيَكُونُ﴾بعدها.

وكل هذه المصاحف برواياتها المختلفات تجعل ﴿فَيَكُونُ﴾مرفوعاً إلَّا «ابن عامر» فإنَّه ينصبها[2].

لذلك سنركِّز على توجيه الرَّفع إنْ بالوقف على ﴿كُن﴾ أو على ﴿فَيَكُونُ﴾.

ولكن قبل ذلك ينبغي أن نشير إلى أن "كان" في هذه الآيات، هي "كان" التامة لا الناقصة. فيكونُ معناها "حدَث" مثل قوله تعالى في سورة "الأنفال" ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾[3]، حيث تُعرب "فتنة" فاعل، لأنّ ﴿تَكُن﴾ مضارع من "كان " التامة، فهي بمعنى "تحدث فتنة"، وقد

---

(١) أبو عبد الله الشيخ محمد بين أبي جمعة الهبطي: الإمام العالم المتصوف الزاهد القدوة المتقي العابد وكان يغلب عليه محبة الله كابن الفارض؛ توفي في ذي القعدة سنة ٩٣٠ هـ وهو مؤلف تقييد وقف القرآن، انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية١/٤٠٠.

(٢) قرأ «ابن عامر» بنصب نون «فيكون» في ستة مواضع في القرآن الكريم، وهي:
الأول: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ البقرة آية ١١٧، الثاني: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾آل عمران آية ٤٧، الثالث: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾النحل آية ٤٠، والرابع: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُ﴾ مريم آية ٣٥ – ٣٦، الخامس: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾يس آية ٨٢، السادس: ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ غافر آية ٦٨، ينظر: النشر ٢/٢٢٠.

(٣) الأنفال:٧٣.

جاء في كتاب "إعراب القرآن الكريم وبيانه" للأستاذ «محيي الدِّين درويش" في إعراب ﴿كُن فَيَكُونُ﴾قال: "﴿كُن﴾: فعل أمر من كان التامة، بمعنى حدث. ﴿فَيَكُونُ﴾: الفاء استئنافية، يكونُ: فعل مضارع تامٌّ مرفوع أي فهو يحدث"(١).

وهكذا وبعد هذا التحليل، يتبيَّن لنا بجلاءٍ أنَّ كلا الوقفين له أصوله التي يستند عليها وعلاماته في الوقف عليها في المصاحف، وأنَّ القارئَ لكتاب الله حيثما وقف منها كان مصيباً؛ لأنَّ الذين فصلوا في الأمر أدوا إلينا ما وصلهم، أداء الأمناء، وأنَّهم كلهم أئمة لهم قدرهم، وشهد لهم علمهم وآثارهم، بالضبط والخشية، ولعلَّ العكبري، يكون قد لخَّص لنا ما عرضناه، عندما قال في كتابه" التِّبيان في إعراب القرآن": " قوله تعالى ﴿فَيَكُونُ﴾: الجمهور على الرَّفع عطفًا على ﴿يَقُولُ﴾ أو على الاستئناف، أي فهو يكون"(٢).

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش ١/١٧٤.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ص ١٠٩.

المطلب الثالث: علامات المصاحف في الوقف على (كن فيكون):

في المصاحف الشَّريفة توضع فوق الحروف علاماتٌ للوقف على (كن فيكون) ولكل منها دلالة خاصة، وهي:

-(ج): علامةُ الوقف الجائز جوازاً مستوى الطرفين، إن رغبت وقفت أو وصلت، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ﴾(١).

-(صلي): علامةُ الوقف الجائز مع كون الوصل أولى، نحو: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٢).

-(قلى): علامةُ الوقف الجائز مع كون الوقف أولى، نحو: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٣).

والوقفُ على رأس الآية يأتي على صورتين:

الصورةُ الأولى: أن يكون الوقف على رأس الآية لا يوهم معنى غير المعنى المراد، مثل الوقف على قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾(٤)، فاختلف العلماء فيها على ثلاثة مذاهب، فرأى أكثر أهل الأداء أنَّه يحسن الوقف عليه ويحسن الابتداء بما بعده مطلقًا؛ لأن الوقف على رءوس الآي سنة.

الصورةُ الثانية: أن يكون الوقف على رأس الآية يوهم معنى غير المراد مثل

---

(١) الأنعام:٧٣.

(٢) البقرة:١١٧.

(٣) مريم:٣٥.

(٤) البقرة:٢١٩.

الوقف على قوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾[1]، وقد اختَلف العلماءُ فيه على ثلاثةِ مذاهب، والمذهب الصَّحيح جواز الوقف على ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ والابتداء بما بعده بشرط أن يكون القارئ مستمرًّا في قراءته ولم يقطعها وينصرف عنها، لأنَّهم يعتبرون الوقف على رءوس الآيِ سنة.

تتمَّةٌ: قد يكون الوقف حسنًا والابتداء بما بعده قبيحًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ﴾، فالوقف عليه حسن، ولكن الابتداء بما بعده وهو قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمۡۚ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ﴾[2]، قبيح لفساد المعنى إذ يصبح تحذيرًا من الإيمان بالله ، ففي هذه الحالة يعود فيقول ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡۚ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ﴾[3].

(١) الماعون:٤.

(٢) الممتحنة:١.

(٣) ينظر: غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر ص ٢٣٢.

المطلب الرابع: مواضع الوقف على (كن فيكون):

﴿كُن فَيَكُونُ﴾ منها ما هو رأس آية ومنها ما هو غير ذلك وقد وردت في القرآن الكريم في ثمانية مواضع:

١-قال تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(١).

٢-قال تعالى: ﴿قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٢).

٣-قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٣).

٤-قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّۚ وَلَهُ ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾(٤).

٥-قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٥).

٦-قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٖۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن

---

(١) البقرة:١١٧.

(٢) آل عمران:٤٧.

(٣) آل عمران:٥٩.

(٤) الأنعام:٧٣.

(٥) النحل:٤٠.

فَيَكُونُ﴾[1].

٧-قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2].

٨-قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3].

وفي الوقف عليها يقول أبو جعفر النحاس: "إن جعلت ﴿فَيَكُونُ﴾معطوفًا على يقول فالوقف على﴿فَيَكُونُ﴾، وإن جعلته مستأنفًا وقفت على ﴿كُن﴾"[4].

(١) مريم:٣٥.

(٢) يس:٨٢.

(٣) غافر:٦٨.

(٤) القطع والائتناف ص ٧٧.

المطلب الخامس: ذكر أقوال علماء (القراءات) في الوقف على (كن فيكون):

اختَلف علماءُ القراءات في الوقف على ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، قال أبو عمرو الداني في كتابه (المكتفى في الوقف والابتدا): ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[1]، كاف إذا رفع ﴿فَيَكُونُ﴾، على الاستئناف بتقدير: فهو يكون ولم ينسق على﴿يَقُولُ﴾، ومن قرأ ﴿فَيَكُونُ﴾خبراً بالنَّصب على جواب الأمر بالفاء لم يقف على ﴿كُن﴾لتعلق ما بعده به من حيث كان جواباً له، وكذلك في الموضع الأول: من آل عمران والَّذي في مريم والمؤمن، وكذلك الموضع: الذي في النَّحل ويس، لأنَّ النَّصب فيهما بالعطف على ما عملت فيه (أن) منقولة (أن يقول) فلا يقطعان من ذلك ﴿فَيَكُونُ﴾، تام على القراءتين " اه[2].

قال ابنُ الأنباري في كتابه: (إيضاح الوقف والابتداء): "وقوله:﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[3] على معنيين: إن شئتَ جعلت ﴿فَيَكُونُ﴾، نسقاً على ﴿يَقُولُ﴾كأنه قال: فإنَّما يقول فيكون.

والوجه الآخر: أن تجعل ﴿فَيَكُونُ﴾، مرفوعاً على الاستئناف، فعلى المذهب الثاني يكون الوقف على ﴿كُن﴾ أحسن منه على المذهب الأول؛ والوقفُ

---

(١) البقرة:١١٧.

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني ص٢٥.

(٣) مريم:٣٥.

على ﴿فَيَكُونُ﴾، تام". اهـ[1].

وأكثر أهل الوقف واللغة على جواز الوقف على الاستئناف إن رفع ﴿فَيَكُونُ﴾، خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو يكون[2].

وإن اعتبر أنه معطوف على ﴿يَقُولُ﴾ فلا وقف، وإليك بيان ذلك:

قال ابن جرير: وأما رفع من رفع ذلك، يقصد فيكونُ فإنَّه رأى أنَّ الخبر قد تمَّ عند قوله:﴿ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾[3]، إذ كان معلوماً أنَّ الله إذا حتم قضاءه على شيء كان المحتوم عليه موجودًا، ثم ابتدأ بقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾، كما قال جل ثناؤه﴿مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[4].

وقال الزَّمخشري في تفسيره: "كن فيكون، من كان التامة أي احْدُث فيحْدُث"[5].

أما الوقف فقد اختلف باختلاف علاقة ﴿فَيَكُونُ﴾، بالجملة قبلها؛ وهي علاقة سياقية وظيفية، فمن عطفها على ﴿يَقُولُ﴾، لم تكتمل عنده الجملة إلا بالمعطوف، فلم يقف إلا على ﴿فَيَكُونُ﴾ ، ومن قطعها وجعل الفاء استئنافية، وقف على ﴿كُن﴾، ثم ابتدأ ﴿فَيَكُونُ﴾.

قال الطَّبري في تفسيره: "واختَلف القَرَأة في قراءة قوله تعالى: (يكونُ)، فقرأه

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء١/٥٣٠.

(٢) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، محمد علي طه الدرة ٥/٥٩١.

(٣) النحل:٤٠.

(٤) سورة الحج: ٥، جامع البيان ٢/ ٥٤٩.

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري ١/١٨١.

أكثر قرَأة الحجاز والعراق على الابتداء، وعلى أن قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [1]، كلام تام، مكتف بنفسه عما بعده، ثم يُبْتدأ فيقال ﴿فَيَكُونُ﴾"[2] .

وقال النَّحاس: "«إن جعَلت ﴿فَيَكُونُ﴾ معطوفا على ﴿يَقُولُ﴾، فالوقف ﴿فَيَكُونُ﴾، وإن جعلته مستأنفا وقفت على ﴿كُن﴾»[3].

أما الَّذي صرَّح بترجيح الرَّفع على العطف، فهو الطبري حيث قال في تفسيره:" فبيّنٌ بذلك أنَّ الذي هو أولى بقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾، أن يكون رفعاً على العطف على قوله:﴿يَقُولُ﴾لأنَّ القول والكون حالهما واحدة، وهو نظير قولِ القائل: تاب فلان فاهتدى، واهتدى فلان فتاب، لأنَّه لا يكون تائبا إلا وهو مهتدٍ، ولا مهتديا إلَّا وهو تائب، فكذلك لا يكون أن يكون الله آمراً شيئاً بالوجود، إلَّا وهو موجود، ولا موجودا، إلَّا وهو آمره بالوجود"[4]، وإلى ذلك ذهب من بعده "جامع العلوم الباقولي[5]؛ في كتابه حيث قال:" الوجه الرفع في (يكونُ)، لأنَّه معطوفٌ على قوله

---

(١) النحل: ٤٠.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن١٧/٢٠٥.

(٣) القطع والائتناف، أبو جعفر النَّحَّاس ص٧٧.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن٢/٥٤٩.

(٥) أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني نحوي ضرير ذكره أبو الحسن البيهقي في كتاب الوشاح فقال: «هو في النحو والإعراب كعبة، لها أفاضل العصر سدنة..» وله من التصانيف: شرح اللمع، كتاب كشف المعضلات وإيضاح المشكلات في علل القراءات، وغيرها، توفي ٥٤٣هـ، انظر: الاعلام للزركلي ٤/٢٧٩.

﴿يَقُولُ﴾"[1]، والمتأمِّل في كلام الطَّبري يخلُص إلى أنَّ السِّياق في الآيات، له أثره الفاعل في ترجيح كل من العطف أو الابتداء، وذلك لأنَّ هذه الآيات وردت فيها ﴿فَيَكُونُ﴾في ثلاث سياقات مختلفة؛ كما حددناه في تصنيفها في بداية هذا المطلب، لذلك وقف منها الطَّبري موقفين مختلفين؛ فرجَّح العطف، كما سبق، في الآيات التي ورد فيها الكلام بالفعل المضارع المرفوع ﴿يَقُولُ﴾، وهي خمس آيات، أما في باقي الآيات، حيث نُصِب الفعل المضارع (يقولَ/نقولَ) بأنَّ، أو حيث جاء الفعل بصيغة الماضي (قال)، فليس من مُصَوغ ههنا للعطف، لذلك ذهب الطَّبري إلى الابتداء والقطع، حيثُ قال :" وأما من رفع ذلك فإنَّه رأى أنَّ الخبر قد تمَّ عند قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [2]، إذ كان معلوما أنَّ الله إذا حَتم قضاءه على شيء كان المحْتوم عليه موجودا، ثم ابتدأ بقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾، وقال: "فقال جل ثناؤه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [3]، لأنَّه بمعنى الإعلام من الله لنبيِّه أنَّ تكوينه الأشياء بقوله ﴿كُن﴾، ثم قال: ﴿فَيَكُونُ﴾ خبرا مبتدأ، وقد تناهى الخبر عن آدم عند قولِهِ: ﴿كُن﴾"[4].

---

(١) كشف المشكلات ص٩٢.

(٢) النحل:٤٠.

(٣) آل عمران:٥٩.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن٢/٥٤٩.

المطلب السادس: حكم الابتداء بـ (كن فيكون):

اتفق علماء القراءات أنه لا يجوز الابتداء بـ (كن فيكون)، لأسباب متعددة منها:

قول ابنُ الأنباري السابق في كتابه: (إيضاح الوقف والابتداء): والذي قال فيه: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[1] على معنيين: إن شئتَ جعلت ﴿فَيَكُونُ﴾، نسقاً على ﴿يَقُولُ﴾ كأنه قال: فإنَّما يقول فيكون.

والوجه الآخر: أن تجعل ﴿فَيَكُونُ﴾، مرفوعاً على الاستئناف، فعلى المذهب الثاَّني يكون الوقف على ﴿كُن﴾ أحسن منه على المذهب الأوَّل؛ والوقفُ على ﴿فَيَكُونُ﴾، تام". اهـ[2]، وعلى هذا القول لا يجوز الابتداء بـ (كن فيكون).

وقال النَّحاس: وقف جيد، قال: وأجود منه ﴿فَيَكُونُ﴾، قال أبو جعفر: "إن جعَلت ﴿فَيَكُونُ﴾ معطوفاً على ﴿يَقُولُ﴾، فالوقف ﴿فَيَكُونُ﴾، وإن جعلته مستأنفاً وقفتَ على ﴿كُن﴾"[3] وعلى هذا أيضاً يجوز الابتداء بـ ﴿فَيَكُونُ﴾، وهو قولٌ ضعيفٌ، ومثلُه قول ابن عطيَّه والطبَّري .

يتَّضح مما تقدَّم أنه لا يجوز الابتداءُ بـ (كن فيكون) لأسبابِ الاختلافِ في الوقفِ والابتداءِ وهي تلك الملابسات الَّتي تؤدِّي إلى تعدُّد آراء العلماء في تحديد نوعِ الوقف في الكلمة القرآنية المراد الوقوف عليها، ونوعِ

---

(١) مريم:٣٥.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء١/٥٣٠.

(٣) القطع والائتناف ص٧٧.

الابتداء بما بعدها، وسأحاولُ حصرها فيما يأتي إن شاء اللهُ تعالَى، منطلقاً في ذلك من هذا النَّقل النَّفيس: قال أبو جعفر النَّحاس: "ذكر لي بعض أصحابنا عن أبي بكر بن مجاهد أنَّه كان يقول: لا يقوم بالتَّمام إلا نحْوي، عالمٌ بالقراءات، عالمٌ بالتَّفسير، عالمٌ بالقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالمٌ باللُّغة التي نزل بها القرآن"[1].

(١) السابق ص٩٤.

خاتمة البحث

بعد الانتهاء -بحمد الله- من هذا البحث يُستحسن تقييد بعض النتائج التي تراءت لي خلال كتابته، ألخِّصها في النقاط الآتية:

١- أن دراسة علم الوقف والابتداء من الأهمية بمكان، ويدل على ذلك اهتمام أئمة القراءة به.

٢- أن الوقف في المصاحفِ مبنيٌّ على العلمِ بالمعنى، ولذلك قد يختلف قراءُ القرآنِ الكريم في الوقف في بعض المواضع بناءً على الاختلاف في المعنى.

٣- أن اختلاف نوع الوقف يرجع لاختلاف الإعراب والقراءات.

٤- أن مواضع الوقف على (ذلك) في القرآن الكريم، (أربعة) مواضع، وأن مواضع الوقوف على (كذلك) (أربعة) مواضع كذلك، وأن الوقف على (كن فيكون) ورد في القرآن الكريم في (ثمانية) مواضع.

٥- اختلاف نوع الوقف باختلاف الإعراب والقراءات.

التوصيات:

أوصي في ختام هذا البحث بمزيد عناية بدراسة علم الوقف وتقريبه لقارئ القرآن وتاليه، لما في ذلك من الأثر البالغ في فهم معاني القرآن، وتدبره.

وختامًا:

أسالُ الله تعالى أن يغفر لي كلَّ خطأ أو سهو وقع مني في هذا الكتاب فإني حاولت قدر جهدي إتقانه، فإن أصبت فذلك فضل من الله وإن أخطأت فحسبي أني اجتهدت وحاولت كما أسأله تعالى الأجر الجزيل، والذكر الجميل، إذا فني الجسم ونسي من الاسم وصلّى الله على النبي الأمي ذي الأصل الزكي، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعواي: أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣ هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥ هـ.

٣- إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٤- إيضاح الوقف والابتداء ص ١٣٨-١٣٩، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٥- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٦- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، الناشر: دار ابن الجوزي — الرياض، الطبعة: الأولى، (١٤٢٦ - ١٤٣٦ هـ)، عدد الأجزاء: ٤٧ (٤٥ والفهارس).

٧- التحرير والتنوير، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر — تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

٨- الجامع الصحيح «صحيح مسلم»، (طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة)، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري

النيسابوري، المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري – محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي – أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، الناشر: دار الطباعة العامرة – تركيا، عام النشر: ١٣٣٤ هـ

٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

١٠- العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة المصري (ت بعد ١٣٦٧هـ)، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: دار العقيدة – الإسكندرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م

١١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

١٢- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر: دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١٣- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى.

١٤- المقدمة الجزرية، محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، محققة على نسختين مقروءتين على المصنف وعليهما خطه وإجازته ونسخ أخرى، الطبعة: الثانية، ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م.

١٥- المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار

عمار، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الصفحات: ٢٤٦.
١٦- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية — الكويت، عدد الأجزاء: ٤٥، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل — الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة — مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
١٧- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة، عدد الأجزاء: ٤.
١٨- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ).
١٩- تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، محمد علي طه الدرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، الناشر: دار ابن كثير - دمشق.
٢٠- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٢١- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، أصل التحقيق: رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة، الناشر: جامعة الشارقة — الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٢٢- غاية المريد في علم التجويد ص ٢٣٢، عطية قابل نصر، الناشر: القاهرة، الطبعة: الطبعة السابعة مزيدة ومنقحة، عدد الصفحات: ٣٠٤.
٢٣- شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د عبد العلي عبد الحميد حامد ت ١٤٤٣ هـ، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي ت ١٤٢٨ هـ، صاحب

الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٤- صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ٧ (الأخير فهارس)
٢٥- صفحات في علوم القراءات، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: المكتبة الأمدادية، الطبعة: الأولى- ١٤١٥ هـ.
٢٦- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م، عدد الأجزاء: ١٧.
٢٧- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
٢٨- لطائف الإشارات للقسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (٩٢٣ هـ)، المحقق: أبو الجود، خالد حسن، الناشر: مكتبة أولاد الشّيخ للتراث.
٢٩- نهاية القول المفيد، محمد مكي نصر الجريسي الشافعي المتوفى نحو سنة ١٣٢٢ هـ (١٩٠٢م).
٣٠- مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل (ت ١٤١٩هـ)، الناشر: المكتبة الفيصلية، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، عدد الصفحات: ٣٢٠.
٣١- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٤.

٣٢- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (ت نحو ١١٠٠هـ)، المحقق: عبد الرحيم الطرهوني، الناشر: دار الحديث - القاهرة، مصر، عام النشر: ٢٠٠٨، عدد الأجزاء: ٢.

٣٣- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (المتوفى: ١٤٠٩هـ)، الناشر: مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢.

٣٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية — مصر، عدد الأجزاء: ٣.

٣٥- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٣٦- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٧- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

al-Maṣādir wa-al-marāji‘

1. al-Qur’ān al-Karīm .
2. i‘rāb al-Qur’ān wa-bayānih, Muḥyī al-Dīn ibn Aḥmad Muṣṭafá Darwīsh (t ١٤٠٣H), al-Nāshir : Dār al-Irshād lil- Shu’ūn al-Jāmi‘īyah-Ḥimṣ-Sūrīyah, (Dār al-Yamāmah-Dimashq-Bayrūt), (Dār Ibn Kathīr-Dimashq-Bayrūt), al-Ṭab‘ah : al-rābi‘ah, ١٤١٥H .
3. Īḍāḥ al-Waqf wa-al-ibtidā’, Muḥammad ibn al-Qāsim ibn Muḥammad ibn Bashshār, Abū Bakr al-Anbārī (t 328h), al-muḥaqqiq : Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān Ramaḍān, al-Nāshir : Maṭbū‘āt Majma‘ al-lughah al-‘Arabīyah bi-Dimashq, ‘ām al-Nashr : 1390h-1971m.
4. Īḍāḥ al-Waqf wa-al-ibtidā’ Ṣ 138-139, Muḥammad ibn al-Qāsim ibn Muḥammad ibn Bashshār, Abū Bakr al-Anbārī (al-mutawaffá : 328h), al-muḥaqqiq : Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān Ramaḍān, al-Nāshir : Maṭbū‘āt Majma‘ al-lughah al-‘Arabīyah bi-Dimashq, ‘ām al-Nashr : 1390h-1971m.
5. al-Itqān fī ‘ulūm al-Qur’ān, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (al-mutawaffá : 911h), al-muḥaqqiq : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, al-Nāshir : al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, al-Ṭab‘ah : 1394h / 1974 M.
6. al-Baḥr al-muḥīṭ al-thajjāj fī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Imām Muslim ibn al-Ḥajjāj, Muḥammad ibn ‘Alī ibn Ādam ibn Mūsá al-Ityūbī al-Wallawī, al-Nāshir : Dār Ibn al-Jawzī – al-Riyāḍ, al-Ṭab‘ah : al-ūlá, (1426-1436 H), ‘adad al-ajzā’ : 47 (45 wa-al-fahāris).
7. -al-Taḥrīr wa-al-tanwīr, al-Taḥrīr wa-al-tanwīr « taḥrīr al-ma‘ná al-sadīd wa-tanwīr al-‘aql al-jadīd min tafsīr al-Kitāb al-Majīd », al-mu’allif : Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad ibn Muḥammad al-Ṭāhir ibn ‘Āshūr al-Tūnisī (al-mutawaffá : 1393h), al-Nāshir : al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr – Tūnis, sanat al-Nashr : 1984 H.
8. 8-al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ « Ṣaḥīḥ Muslim », (Ṭab‘ah muṣaḥḥaḥah wa-muqābalat ‘alá ‘iddat makhṭūṭāt wnskh mu‘tamadah), al-mu’allif : Abū al-Ḥusayn Muslim ibn al-Ḥajjāj ibn Muslim al-Qushayrī al-Nīsābūrī, al-Muḥaqqiq : Aḥmad ibn Rif‘at ibn ‘Uthmān Ḥilmī al-Qarah ḥṣāry-Muḥammad ‘Izzat ibn ‘Uthmān al-Za‘farān bwlywy-Abū Ni‘mah Allāh Muḥammad Shukrī ibn Ḥasan al’nqrwy, al-Nāshir : Dār al-Ṭibā‘ah al-‘Āmirah – Turkiyā, ‘ām al-Nashr : 1334 H
9. 9-al-Durr al-maṣūn fī ‘ulūm al-Kitāb al-maknūn, Abū al-‘Abbās, Shihāb al-Dīn, Aḥmad ibn Yūsuf ibn ‘Abd al-Dā’im al-ma‘rūf bi-al-Samīn al-Ḥalabī (t 756h), al-muḥaqqiq : al-Duktūr Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, al-Nāshir : Dār al-Qalam, Dimashq
10. al-‘Amīd fī ‘ilm al-tajwīd, Maḥmūd ibn ‘Alī bssh al-Miṣrī (t ba‘da 1367h), al-muḥaqqiq : Muḥammad al-Ṣādiq Qamḥāwī, al-Nāshir : Dār al-‘aqīdah – al-Iskandarīyah, al-Ṭab‘ah : al-ūlá, 1425 H-2004 M
11. al-Kashshāf ‘an ḥaqā’iq ghawāmiḍ al-tanzīl, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ‘Amr ibn Aḥmad, al-Zamakhsharī Jār Allāh (al-mutawaffá : 538h), al-Nāshir : Dār al-Kitāb al-‘Arabī – Bayrūt, al-Ṭab‘ah : al-thālithah-1407 H.
12. al-qaṭ‘ wālā’tnāf, Abū Ja‘far Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismā‘īl alnnaḥḥās,

al-muḥaqqiq : D. ʻAbd al-Raḥmān ibn Ibrāhīm al-Maṭrūdī, al-Nāshir : Dār ʻĀlam al-Kutub-al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, al-Ṭabʻah : al-ūlá, 1413 H-1992 M.
13. al-Lubāb fī ʻulūm al-Kitāb, Abū Ḥafṣ Sirāj al-Dīn ʻUmar ibn ʻAlī ibn ʻĀdil al-Ḥanbalī al-Dimashqī al-Nuʻmānī (t 775h), al-muḥaqqiq : al-Shaykh ʻĀdil Aḥmad ʻAbd al-Mawjūd wa-al-Shaykh ʻAlī Muḥammad Muʻawwaḍ, al-Nāshir : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah-Bayrūt / Lubnān, al-Ṭabʻah : al-ūlá.
14. al-muqaddimah al-Jazarīyah, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Muḥammad Ibn al-Jazarī (t 833 H), al-muḥaqqiq : D ʻAbd al-Muḥsin ibn Muḥammad al-Qāsim, muḥaqqaqah ʻalá nuskhatayn mqrw'tyn ʻalá al-muṣannaf w'lyhmā khaṭṭuh w'jāzth wnskh ukhrá, al-Ṭabʻah : al-thāniyah, 1441 H-2020 M.
15. almktfá fī al-Waqf wālābtdā li-Abī ʻAmr al-Dānī, ʻUthmān ibn Saʻīd ibn ʻUthmān ibn ʻUmar Abū ʻAmr al-Dānī (t 444h), al-muḥaqqiq : Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān Ramaḍān, al-Nāshir : Dār ʻAmmār, al-Ṭabʻah : al-ūlá 1422 H-2001 M, ʻadad al-Ṣafaḥāt : 642.
16. al-Mawsūʻah al-fiqhīyah al-Kuwaytīyah, Ṣādir ʻan : Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmīyah – al-Kuwayt, ʻadad al-ajzā' : 45, al-Ṭabʻah : (min 1404-1427 H), al-ajzā' 1-23 : al-Ṭabʻah al-thāniyah, Dār al-Salāsil – al-Kuwayt, al-ajzā' 24-83 : al-Ṭabʻah al-ūlá, Maṭābiʻ Dār al-Ṣafwah – Miṣr, al-ajzā' 93-45 : al-Ṭabʻah al-thāniyah, Ṭubiʻa al-Wizārah.
17. al-naḥw al-Wāfī, ʻAbbās Ḥasan (t 1398h), al-Nāshir : Dār al-Maʻārif, al-Ṭabʻah : al-Ṭabʻah al-khāmisah ʻashrah, ʻadad al-ajzā' : 4.
18. al-Nashr fī al-qirā'āt al-ʻashr, Shams al-Dīn Abū al-Khayr Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf (al-mutawaffá : 833 H), al-muḥaqqiq : ʻAlī Muḥammad al-Ḍabbāʻ (al-mutawaffá 1380 H).
19. tafsīr al-Qur'ān al-Karīm wa-iʻrābuh wa-bayānih, Muḥammad ʻAlī Ṭāhā al-Durrah, al-Ṭabʻah : al-ūlá, 1430 H-2009 M, al-Nāshir : Dār Ibn Kathīr-Dimashq.
20. Jāmiʻ al-Bayān fī Ta'wīl al-Qur'ān, Muḥammad ibn Jarīr ibn Yazīd ibn Kathīr ibn Ghālib al-Āmulī, Abū Jaʻfar al-Ṭabarī (al-mutawaffá : 310h), al-muḥaqqiq : Aḥmad Muḥammad Shākir, al-Nāshir : Mu'assasat al-Risālah, al-Ṭabʻah : al-ūlá, 1420 H-2000 M.
21. Jāmiʻ al-Bayān fī al-qirā'āt al-sabʻ, ʻUthmān ibn Saʻīd ibn ʻUthmān ibn ʻUmar Abū ʻAmr al-Dānī (t 444 H), aṣl al-taḥqīq : Rasā'il mājistīr min Jāmiʻat Umm al-Qurá wa-tamma al-tansīq bayna al-rasā'il wṭbāʻthā bi-Jāmiʻat al-Shāriqah, al-Nāshir : Jāmiʻat al-Shāriqah – al-Imārāt, al-Ṭabʻah : al-ūlá, 1428 H-2007 M.
22. Ghāyat al-murīd fī ʻilm al-tajwīd Ṣ 232, ʻAṭīyah Qābil Naṣr, al-Nāshir : al-Qāhirah, al-Ṭabʻah : al-Ṭabʻah al-sābiʻah mazīdah wa-munaqqaḥah, ʻadad al-Ṣafaḥāt : 304.
23. shaʻb al-īmān, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Bayhaqī (384-458 H), ḥaqqaqahu wa-rājaʻa nuṣūṣahu wa-Kharraja aḥādīthahu : D ʻAbd al-ʻAlī ʻAbd al-Ḥamīd Ḥāmid t 1443 H, Ashraf ʻalá taḥqīqihi wa-takhrīj aḥādīthahu : Mukhtār Aḥmad al-Nadwī t 1428 H, ṣāḥib al-Dār al-Salafīyah

bbwmbāy – al-Hind, al-Nāshir : Maktabat al-Rushd lil-Nashr wa-al-Tawzī‘ bi-al-Riyāḍ bi-al-ta‘āwun ma‘a al-Dār al-Salafīyah bbwmbāy bi-al-Hind, al-Ṭab‘ah : al-ūlá, 1423 H-2003 M.
24. Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, al-mu’allif : Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Ismā‘īl al-Bukhārī al-Ju‘fī, al-muḥaqqiq : D. Muṣṭafá Dīb al-Bughā, al-Nāshir : (Dār Ibn Kathīr, Dār al-Yamāmah) – Dimashq, al-Ṭab‘ah : al-khāmisah, 1414 H-1993 M, ‘adad al-ajzā’ : 7 (al-akhīr Fahāris)
25. Ṣafaḥāt fī ‘ulūm al-qirā’āt, D. Abū Ṭāhir ‘Abd al-Qayyūm ‘Abd al-Ghafūr al-Sindī, al-Nāshir : al-Maktabah al’mdādyh, al-Ṭab‘ah : al’wlá-1415 H.
26. Fattūḥ al-ghayb fī al-kashf ‘an qinā‘ al-rayb (Ḥāshiyat al-Ṭībī ‘alá al-Kashshāf), Sharaf al-Dīn al-Ḥusayn ibn ‘Abd Allāh al-Ṭībī (t 743 H), muqaddimah al-taḥqīq : Iyād Muḥammad al-Ghawj, al-Qism al-dirāsī : D. Jamīl Banī ‘Aṭā, al-mushrif al-‘āmm ‘alá al-ikhrāj al-‘Ilmī lil-Kitāb : D. Muḥammad ‘Abd al-Raḥīm Sulṭān al-‘ulamā’, al-Nāshir : Jā’izat Dubayy al-Dawlīyah lil-Qur’ān al-Karīm, al-Ṭab‘ah : al-ūlá, 1434 H-2013 M, ‘adad al-ajzā’ : 17.
27. Lisān al-‘Arab, Muḥammad ibn Mukarram ibn ‘alá, Abū al-Faḍl, Jamāl al-Dīn Ibn manẓūr al-Anṣārī alrwyf‘y al-Ifrīqī, (al-mutawaffá : 711h), al-Nāshir : Dār Ṣādir – Bayrūt, al-Ṭab‘ah : al-thālithah-1414 H.
28. Laṭā’if al-Ishārāt llqsṭlāny, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Abī Bakr al-Qasṭallānī (923 H), al-Muḥaqqiq : Abū al-Jūd, Khālid Ḥasan, al-Nāshir : Maktabat Awlād alshshykh lil-Turāth.
29. nihāyat al-Qawl al-mufīd, Muḥammad Makkī Naṣr al-Juraysī al-Shāfi‘ī al-mutawaffá Naḥwa sanat 1322 H (1902 M).
30. madkhal fī ‘ulūm al-qirā’āt, al-Sayyid Rizq al-Ṭawīl (t 1419h), al-Nāshir : al-Maktabah al-Fayṣalīyah, al-Ṭab‘ah : al-ūlá 1405h-1985m, ‘adad al-Ṣafaḥāt : 320.
31. ma‘ānī al-naḥw, D. Fāḍil Ṣāliḥ al-Sāmarrā’ī, al-Nāshir : Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ – al-Urdun, al-Ṭab‘ah : al-ūlá, 1420 H-2000 M, ‘adad al-ajzā’ : 4.
32. Manār al-Hudá fī bayān al-Waqf wālābtdā, Aḥmad ibn ‘Abd al-Karīm ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Karīm al-Ushmūnī al-Miṣrī al-Shāfi‘ī (t Naḥwa 1100h), al-Muḥaqqiq : ‘Abd al-Raḥīm al-Ṭarhūnī, al-Nāshir : Dār al-ḥadīth-al-Qāhirah, Miṣr, ‘ām al-Nashr : 2008, ‘adad al-ajzā’ : 2.
33. Hidāyat al-Qārī ilá tajwīd kalām al-Bārī, ‘Abd al-Fattāḥ ibn al-Sayyid ‘Ajamī ibn al-Sayyid al‘ss al-Marṣafī al-Miṣrī al-Shāfi‘ī (al-mutawaffá : 1409h), al-Nāshir : Maktabat Ṭaybah, al-Madīnah al-Munawwarah, al-Ṭab‘ah : al-thāniyah, ‘adad al-ajzā’ : 2.
34. Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (t 911h), al-muḥaqqiq : ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Nāshir : al-Maktabah al-Tawfīqīyah – Miṣr, ‘adad al-ajzā’ : 3.
35. Mafātīḥ al-ghayb = al-tafsīr al-kabīr, al-mu’allif : Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Umar ibn al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Taymī al-Rāzī al-mulaqqab bfkhr al-Dīn al-Rāzī Khaṭīb al-rayy (t 606h), al-Nāshir : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī – Bayrūt, al-Ṭab‘ah : al-thālithah-1420 H.

36. Mu‘jam al-Udabā’ = Irshād al-arīb ilá ma‘rifat al-adīb, al-mu’allif : Shihāb al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Yāqūt ibn ‘Abd Allāh al-Rūmī al-Ḥamawī (al-mutawaffá : 626h), al-muḥaqqiq : Iḥsān ‘Abbās, al-Nāshir : Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, al-Ṭab‘ah : al-ūlá, 1414 H-1993 M.
37. Mu‘jam Maqāyīs al-lughah, al-mu’allif : Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā’ al-Qazwīnī al-Rāzī, Abū al-Ḥusayn (al-mutawaffá : 395h), al-muḥaqqiq : ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, al-Nāshir : Dār al-Fikr, ‘ām al-Nashr : 1399h-1979m.